الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٥٥
المعقودة يوم الأثنين
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/501)

(ب) مشروع قرار (A/48/L.17/Rev.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس وزراء جمهورية لاتفيا، صاحب السعادة السيد فالديس بركافس سيعرض أثناءه مشروع القرار A/48/L.17/Rev.2.

اصطحب السيد فالديس بركافس، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسعدني سعادة بالغة أن أرحب برئيس وزراء جمهورية لاتفيا، صاحب السعادة السيد فالديس بركافس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بركافس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يتناول مشروع القرار الذي أتشرف بعرضه مسألة هي أهم المسائل التي تواجه الآن لاتفيا وسائر دول بحر البلطيق وأكثرها إلحاحا ألا وهي: استمرار الوجود غير الشرعي للقوات العسكرية التابعة للاتحاد الروسي في أراضي استونيا ولاتفيا.

وتناقش الجمعية العامة مسألة الانحساب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق في الوقت الذي تحتفل فيه جمهورية لاتفيا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإعلان استقلالها. لقد أعلنت دولة لاتفيا في عام ١٩١٨ وبحلول عام ١٩٢٠ كان المجتمع العالمي قد اعترف بها. ولدى الاحتفال بذكرى كهذه تتذكر كل أمة المعارك العاتية التي كان عليها أن تحاربها من أجل كسب استقلالها وحمايته. ويصبح الشعور بضرورة بذل كل جهد للحفاظ على هذا الاستقلال أشد وأقوى.

وللأسف إن دول بحر البلطيق وشعوبه، بعد فترة النمو والرفاه التي سبقت الحرب العالمية الثانية، امتحنت بقسوة بالغة. في بداية الأربعينات، نتيجة اتفاق بين دولتين شموليتين فقدت دول بحر البلطيق استقلالها، ولمدة ٥٠ سنة أصبح الاستقلال مجرد حلم. وقد سنحت الفرصة لدول بحر البلطيق الثلاث لاستعادة استقلالها بفضل جهود شعوبها، وانتهاء الحرب الباردة،

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.55
15 December 1993

ARABIC

93-87175(A)

وانهيار الشيوعية. وقد اغتنمنا الفرصة على الفور فاستعدنا استقلالنا في عام ١٩٩١.

ويعلم ممثلون عديدون هنا أن أصعب مراحل التنمية لم تبدأ إلا بعد حصول بلدانهم على الاستقلال. ومنذ إعادة إقامة استقلالنا في عام ١٩٩١ تم إنجاز الكثير. ولكن لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به. يتعين علينا أن نعزز استقلالنا وأن نبذل كل جهد لضمان ألا نفقده أبدا. ويزيد من صعوبة جهودنا بوجه خاص وجود القوات العسكرية الأجنبية على أراضينا دون رضانا.

وأنا موقن أن هذا الجمع بوجه خاص، الذي يضم ممثلين عديدين لدول نالت استقلالها حديثا، يفهم مدى أهمية السيادة بالنسبة لأي أمة. ولحمايتها يتعين علينا التغلب على عقبات عديدة. إن وجود القوات الروسية على أراضي الدولتين المستقلتين، استونيا ولاتفيا، يشكل العقبة الرئيسية التي تقف في طريق التنمية الناجحة وهو أهم عنصر من عناصر عدم الاستقرار في منطقة بحر البلطيق. وإزالة هذه المشكلة من ليتوانيا يعد تطورا إيجابيا. بيد أن القوات التي انسحبت مؤخرا من ليتوانيا، وقوامها ٣ ٠٠٠ فرد، تشكل ١٢ في المائة فقط من إجمالي عدد قوات الاتحاد الروسي في دول بحر البلطيق. وحيث أن القوات العسكرية السوفياتية في بحر البلطيق كانت تتخذ لاتفيا مركزا رئيسيا لها في المنطقة، فقد كان يتمركز في بلدي أكبر حشد من تلك القوات في جميع الدول الثلاث.

والمجموعة العسكرية التابعة للاتحاد الروسي الحالي العاملة في المنطقة الشمالية الغربية لا تزال تتخذ من ريغا مقرا لها، وتحتفظ بأكثر من ٢٢ وحدة للاستخبارات والاستخبارات المضادة و ٢١١ منشأة عسكرية، بما في ذلك منشآت جوية وبحرية، وبأكثر من ٩٦ ٠٠٠ هكتار من أراضي لاتفيا. وحوالي نصف الـ ١٨ ٠٠٠ فرد من القوات العسكرية الروسية المرابطة في لاتفيا ينتمون إلى فئة الضباط.

وبلغة الأرقام المجردة، فإن إعداد القوات التي تم سحبها من ليتوانيا وبولندا والتي ستنسحب من استونيا في نهاية المطاف، هي أقل من تلك التي لا تزال متمركزة في لاتفيا.

أود أن أتناول بالتفصيل الجهود التي بذلتها بلادي لمعالجة وضع القوات العسكرية الأجنبية المتمركزة على أراضيها دون موافقتها. إن لاتفيا ما فتئت تسعى لإيجاد حل معقول لهذه المشكلة عن طريق المفاوضات الثنائية. فبعد انتخاباتنا البرلمانية التي جرت في حزيران/يونيه من هذا العام، فإن أول - وأشدد - أول مسألة في جدول أعمالنا كانت تشكيل وفد جديد للمفاوضات. وقد تم إجراء جولتين من المحادثات، وأما الجولة الثالثة من المفاوضات فإنها تجري في هذه اللحظة بعينها في جرمالا بلاتفيا. وبعد حل عدد من المسائل الفنية أو المشاكل الثانوية المقترنة بالانسحاب، فقد استنفذ الطرفان كل ما في جعبتهما من إمكانيات التنازل دون التوصل إلى اتفاق على ثلاث مسائل أساسية: الانسحاب المبكر، والمنتظم، والكامل، لقوات الاتحاد الروسي من أراضينا.

وبالرغم من قرار الجمعية العامة ٢١/٤٧ الذي اعتمد في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والفقرة ١٥ من وثيقة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعنونة: "وثيقة هلسنكي ١٩٩٢ - تحديات التغيير"؛ وبالرغم من النداءات التي وجهتها الحكومات العديدة من أجل الانسحاب المبكر والمنتظم والكامل لقوات الاتحاد الروسي، لم يتم إحراز تقدم يذكر من جانب الاتحاد الروسي في الاستجابة لهذه المتطلبات. وفي حقيقة الأمر، فإن الاتحاد الروسي قد وضع شروطا عدة وتصرف بصورة تتناقض ومقتضيات ما يجب أن أشدد عليه مرة أخرى أي الانسحاب المبكر والمنتظم والكامل.

أولا، بعد انقضاء عام على اعتماد القرار ٢١/٤٧ المتعلق بهذه المسألة، لم يتم بعد التوقيع على اتفاق بشأن انسحاب القوات؛ وهكذا، فإن شرط الانسحاب المبكر لم يحترم. ثانيا، مع أن بعض القوات قد رحلت، فإن التفتيش على المنشآت العسكرية التي أخليت في لاتفيا، يكشف عن مبان منهوبة وهياكل اعتراها الصدأ، مما يدل على أن الانسحاب لم يكن منتظما. ثالثا، إن الاشتراط بأن يكون الانسحاب كاملا تخل به مطالب الاتحاد الروسي بالاحتفاظ ببعض المنشآت في لاتفيا حتى نهاية القرن.

وقد طالب الاتحاد الروسي بضمانات اجتماعية لمتقاعديه العسكريين وتوفير السكن لأفراده العسكريين الذين ينسحبون من لاتفيا. والبيانات الأخيرة الصادرة عن وزير الدفاع في الاتحاد الروسي تبين أن الاتحاد الروسي يمكن أن يلجأ مرة أخرى إلى ما يسمى بمسألة حقوق الإنسان بغية وقف انسحاب القوات من لاتفيا واستونيا. إن استخدام السكان الناطقين بالروسية في لاتفيا واستونيا أداة لتحقيق مآرب سياسية أو عسكرية - سياسية يضع في الواقع السكان

الناطقين بالروسية في موقع الرهائن مما لا يفيد أي طرف من الطرفين.

وثمة مسألة أخرى صعبة في جدول أعمال المفاوضات تتمثل في مسألة ما يسمى بالمنشآت الاستراتيجية التي يسعى الاتحاد الروسي إلى إبقائها في لاتفيا لسنوات عديدة. ومما يزيد بعض الشيء من وطأة هذه المسألة، التجربة التاريخية السلبية التي مر بها شعب لاتفيا. إن هذه المنشآت "الاستراتيجية" تعتبر قواعد عسكرية يمكن أن تستخدم ثانية كذريعة لاحتلال لاتفيا، كما كان الحال في ١٩٤٠. ولاتفيا لن تمدد الموعد النهائي لنقل هذه المنشآت إلا إذا توفرت لها ضمانات أمنية دولية حقيقة، وتم وضع جدول زمني محكم يخضع لضوابط دولية فعلية لهذا النقل. ونحن نرفض رفضا قاطعا طلب الاتحاد الروسي إبقاء هذه المنشآت لفترة زمنية طويلة. بيد أننا، ضمن الحدود التي ذكرتها لتوي، على استعداد للتوصل إلى حل وسط.

إن الطنطنة عن السكان الناطقين بالروسية، والرغبة المبداة في الاحتفاظ ببعض المنشآت العسكرية لمما يفسح مجالا للشك فيما إذا كانت لدى الاتحاد الروسي الإرادة السياسية اللازمة لسحب قواته من لاتفيا. فهذا يوحي بأن الاتحاد الروسي لا يزال راغبا في الإبقاء على وجوده العسكري في المنطقة.

ومن الواضح، أنه ليس بمقدور لاتفيا أن تحل جميع المشاكل بمفردها، وإنها تعتمد إلى حد كبير على مشاركة ودعم المجتمع الدولي. وعلى نفس القدر من الوضوح الإقرار بأنه ليس بمقدور أية دولة أن تتوقع من المجتمع الدولي أن يحل لها جميع مشاكلها. ولكن هل يمكن أن نتوقع من الفأر إجراء مفاوضات ثنائية مع القط بشأن موضوع سحب مصيدة الفئران؟

وفي هذا الصدد، نعتقد أن تكرار اعتماد الجمعية العامة للقرارات المتعلقة بهذه المسألة سيطمئننا إلى صدق نوايا الاتحاد الروسي وسيساعد القادة الروس على اعتماد قرار سياسي يحسم بصورة نهائية قاطعة مسألة انسحاب قوات الاتحاد الروسي من دول البلطيق.

وهذه القرارات سوف تحظى بمزيد من الثقل إذا اعتمدت بتوافق الآراء، ويحدونا الأمل في أن يسعى الاتحاد الروسي بصورة فعالة إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١/٤٧ ومشروع القرار الحالي قيد النظر ووثيقة هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

ونحن جميعا نعي الصعوبات التي يواجهها الاتحاد الروسي في جهوده الرامية إلى بناء الديمقراطية بعد حكم شمولي استمر لسنوات طويلة. وتؤيد لاتفيا العمليات الديمقراطية الجارية في الاتحاد الروسي. إلا أنه لا يمكن حل أي من مشاكل أو صعوبات روسيا على حساب استقلال جيرانها أو دولهم.

إن الأمم المتحدة منظمة أناطت بها الدول الأعضاء فيها المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع أن المسؤولية الرئيسية في هذا الميدان تقع على عاتق مجلس الأمن، فإن للجمعية العامة اختصاصها أيضا، وقد نجحت في ممارسته، لا سيما عندما كانت الحرب الباردة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين تحول دون اتخاذ مجلس الأمن للخطوات اللازمة لصالح السلم والأمن الدوليين.

الآن وقد انتهت الحرب الباردة وانتهى الاستقطاب الثنائي للعالم، فإن التناقضات بين الدول الكبرى لم تعُد تشكل التهديد الرئيسي للسلم والأمن في العالم. والأضواء أصبحت تسلط تدريجيا على أمن الدول الصغيرة. وهذه الدول يهمها بوجه خاص تعزيز مؤسسات الأمن الدولي والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن عمليا.

لقد تغير طابع الصراعات في العالم الحديث؛ ومن ثم، فإن أدوات معالجتها قد تغيرت أيضا. فالسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، قد بين بحق أن الاستخدام الأنسب والأفعل للدبلوماسية هو في تخفيف التوترات من قبل أن تندلع الصراعات.

ومن سخريات القدر أن استخدام الدبلوماسية الوقائية شيء لا تتبدى محاسنه دوما. فهي إذا نجحت، قد لا تظهر للعيان ثمارها، ولكنها إذا فشلت، فإن الصراعات التي ستنشأ لا بد وأن تشد انتباه العالم. إن سحب قوات الاتحاد الروسي من دول البلطيق يمكن أن يشكل مثالا طيبا على الدبلوماسية الوقائية وقد أسفرت في التطبيق العملي عن نتائج واضحة. فالتدابير المتخذة داخل إطار الأمم المتحدة، وخصوصا القرار ٢١/٤٧، كانت مساهمة ملحوظة أسفرت عن قيام الاتحاد الروسي بسحب قواته بالكامل من ليتوانيا.

إذا كانت رحلة بالطائرة من ريغا - بلاتفيا - إلى نيويورك تستغرق تسع ساعات، ألا ينبغي أن تستغرق رحلة العودة من نيويورك إلى ريغا تسع ساعات أيضا؟ عندما يتفكر المرء في هذا السؤال، يجب أن يتذكر

أن القوات السوفياتية قامت في عام ١٩٤٠، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، بدخول واحتلال دولة حرة مستقلة من دول بحر البلطيق في خلال أيام. وعندما قررت موسكو بوضوح أن تحتل دول بحر البلطيق، لم يواجه الجيش أية مصاعب عملية أو فنية في تنفيذ خطتها. والآن بعد مرور ٥٠ عاما قد حان الوقت للقضاء على آثار هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي. لكن يبدو أن عامين اثنين لم يكفيا لاخراج القوات أو حتى للاتفاق على موعد لخروجها.

والآن قد آن الأوان في الواقع لاتخاذ القرار. إننا نشكر الأمين العام على جهوده لتنفيذ القرار ٢١/٤٧. وإن تعيين مبعوث خاص، هو السفير تومي كوه من سنغافورة، الذي ترأس بعثة مساعي حميدة إلى دول بحر البلطيق والاتحاد الروسي، أدى إلى مزيد من تفهم المجتمع الدولي لهذه المسألة. لقد كانت بعثة المساعي الحميدة من ذلك النوع الذي تصوره الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" (A/47/277)، وينبغي أن يحتذى بها كمثال للتعاون والوقاية المبكرة على نحو يعزز الشفافية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ومع هذا، ينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي ألا يتوقفا عند هذا الحد؛ وإنما يجب لعملية الوقاية المبكرة أن تستمر. ونحن نحث الاتحاد الروسي، وسائر الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مواصلة العمل لتحقيق الانسحاب التام المنتظم المبكر للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي لاتفيا واستونيا - من أجل الوقاية المبكرة، ومن أجل السلم والأمن الاقليميين والدوليين، ومن أجل العدالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد فالديس بيركافس، رئيس وزراء جمهورية لاتفيا من المنصة.

السيد أوزفالد (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشرفني أن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الخمسة: أيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج، والسويد.

إن انسحاب القوات الروسية من بلدان بحر البلطيق مسألة على قدر كبير من الأهمية، إنه يعطي مضمونا فعليا لاستقلال دول بحر البلطيق ويعزز الأمن والاستقرار في منطقة بحر البلطيق. لقد انقضى أكثر من عام الآن منذ أعربت روسيا عن التزامها بصدد انسحاب قواتها التام من بلدان بحر البلطيق. وانقضى أكثر من عامين منذ اعترفت روسيا باستقلال دول بحر البلطيق المستعار.

لقد اعتبرت بلدان الشمال أن من الواجبات الهامة أن نحاول - مع بلدان أخرى - المساعدة في التعجيل بانسحاب القوات الروسية من أراضي دول بحر البلطيق. وإن المطالبة باجراء انسحاب منتظم وتام ومبكر للقوات الروسية من دول بحر البلطيق - وفقا للوثيقة الختامية لقمة هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا - لاتزال قائمة.

إن استمرار وضع قوات أجنبية في أراضي دول مستقلة دون موافقتها مسألة غير مقبولة. لقد خفضت أعداد القوات العسكرية الروسية في استونيا ولاتفيا، لكن القوات الباقية يجب أن تسحب في المستقبل المباشر.

إننا نرحب بانسحاب القوات من ليتوانيا باعتباره خطوة إيجابية نحو الوفاء بوثيقة هلسنكي الختامية. ونحن نعتبر أن من الأهمية القصوى أن تتفق البلدان المعنية في أقرب وقت ممكن على موعد يكتمل فيه الانسحاب. إن المطالبة بهذا الانسحاب لا يمكن أن تربط بحل أية مسألة سياسية أخرى.

إن بلدان الشمال تتفهم المشاكل العملية، الاجتماعية والاقتصادية، التي تواجه روسيا فيما يتصل بسحب القوات، ونحن ندرك أن تقديم مساعدة خارجية لتخفيف بعض هذه المصاعب يمكن أن يكون عاملا مساعدا. لقد قدمنا مساهمات فعلا، أو أبدينا استعدادنا لتقديمها، لحل عدة مسائل عملية، بما في ذلك مشاكل توفير مساكن لأفراد القوات العائدة، ونفترض أن يسهم هنا في الاتمام السريع لانسحاب القوات من أستونيا ولاتفيا. ونحن نحث البلدان الأخرى على اتخاذ تدابير مماثلة لهذا الغرض، كما نحث الحكومة الروسية على عدم اتخاذ مسألة المساعدة هذه سببا لتأخير عملية الانسحاب، التي يمكن أن تكتمل عمليا في وقت قريب جدا.

إن بلدان الشمال تعتبر أن اتمام انسحاب القوات العسكرية الروسية من جميع بلدان بحر البلطيق خطوة هامة على طريق تحسين العلاقات بين بلدان

بحر البلطيق وروسيا - وإن إقامة علاقات ثقة طيبة بين هذه البلدان أمر من شأنه أن يهيئ المزيد من الظروف التي تتيح التعاون المكثف في منطقة أوروبا الشمالية بأسرها.

إن تقرير الأمين العام (A/48/501) بشأن موضوع الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق يوجز إيجازا حسنا الوضع الراهن والمشاكل التي لا تزال بحاجة للحل. لقد ووجه المبعوث الخاص، السفير توم كوه بقضية بالغة التعقيد. ونحن نرحب باستعداد الأمين العام لتقديم مساعيه الحميدة لتسهيل عملية الانسحاب.

إن بلدان الشمال تؤيد مشروع القرار (A/48/L.17/Rev.2) الذي قدمته تحت هذا البند من جدول الأعمال دول بحر البلطيق بعد مشاورات ناجحة مع الاتحاد الروسي. ونحن نعتبر أنه مما يعد بادرة حسن نية من كلا الجانبين أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بتوافق الآراء في هذا العام كذلك. إن اعتماد مشروع القرار هذا من شأنه أن يؤكد مرة أخرى الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على انسحاب هذه القوات امتثالا لمبدأ القانون الدولي الذي أعرب عنه، في جملة من أعرب عنه، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ألا وهو أن وجود قوات أجنبية على أراضي أي دولة ذات سيادة يتطلب موافقة تلك الدولة.

فلنأمل أن يتمكن الأمين العام - عندما يقدم تقريره بشأن هذه المسألة إلى دورة الجمعية العامة في العام المقبل - من الإبلاغ بأن جميع القوات الأجنبية قد انسحبت من أراضي جميع دول بحر البلطيق.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):
إن الاتحاد الروسي يبذل جهودا نشطة لبناء علاقات حسن جوار بكل معاني الكلمة مع لاتفيا واستونيا، كما أنه يعمل كل ما في وسعه ليكفل أسرع تسوية ممكنة للمشاكل القائمة في علاقاتنا.

ولسوء الحظ، أن عددا من المشاكل المتبقية من الماضي لا يزال موجودا في علاقات روسيا مع لاتفيا واستونيا. ونحن نحاول حلها عن طريق الجهود المشتركة، بروح من الاحترام المتبادل وعلى أساس تفهم مصادر وجوهر تلك المصاعب التي تمر بها دولنا في هذه الفترة الهامة تاريخيا من تطورها.

وإحدى هذه المشاكل هي الوجود المستمر، وإن كان مخفضا إلى حد كبير، للقوات العسكرية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق في لاتفيا واستونيا، والتي أصبح على روسيا أن تشملها بولايتها باعتبارها الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي. ورغم أن الاتفاقات التي تضع الجوانب القانونية للانسحاب في صورتها النهائية لم تكتمل بعد، فإن الانسحاب التام للقوات من ليتوانيا في إطار برنامج زمني متفق عليه من شأنه أن يسهم في إعادة تأكيد حسن نية روسيا وتصميمها على حل هذه المشكلة.

ومنذ أن نوقشت هذه المسألة في الدورة السابعة والأربعين أحرز تقدم كبير في انسحاب القوات الروسية من لاتفيا واستونيا. فقد انخفض عددها في أراضي لاتفيا من ٥٧ ٠٠٠ فرد في بداية الانسحاب إلى ١٧ ٠٠٠ جندي حاليا - أي إلى أقل من الثلث. وفي استونيا، انخفض عددها من ٢٥ ٠٠٠ فرد إلى ٤ ٠٠٠ فرد، أي إلى أقل من السدس.

إن مشكلة انسحاب القوات الروسية التي لا تزال متمركزة في لاتفيا واستونيا ليست مشكلة سياسية. لقد اتخذت بلادي قرارا واضحا وقاطعا بشأن الانسحاب التام لهذه القوات من أراضي دول بحر البلطيق. وعلاوة على ذلك، إننا نحاول اتمام هذا الانسحاب بأسرع ما يمكن من الناحية الفنية. وليس لدى روسيا أية نية لتأخير انسحاب القوات الروسية من لاتفيا واستونيا أو استغلال هذه المسألة لممارسة الضغط فيما يتعلق بجوانب أخرى في العلاقات الثنائية. وبوجه خاص، نحن لا نربط في تفاوضنا مع لاتفيا واستونيا مسألة الانسحاب بحسم مسائل حيوية بالنسبة لنا مثل حماية حقوق السكان الناطقين بالروسية في هذين البلدين.

وللأسف أن عملية إعداد الاتفاقات اللازمة لإعطاء أساس قانوني لحل مجموعة المشاكل المتصلة بانسحاب القوات، بما في ذلك المسائل القانونية والاجتماعية والمادية والمالية المتصلة، قد طالت مدتها إلى حد مفرط. ونحن نعتقد أن الجانب الروسي لا ذنب له في ذلك. فنحن نأسف لهذا التأخير لأننا في علاقاتنا مع الدول الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية كانت القضايا من هذا القبيل، إذا ما أثيرت، تحسم بسرعة بروح من التعاون والتوفيق. وفي هذا السياق نلاحظ إن هناك شيئا من عدم التوازن في مشروع القرار لدى تطرقه لـ "التأخير" في انسحاب القوات، لأنه لا يأتي على ذكر المشاكل الحقيقية والمعقدة التي من

شأن حلها أن يسهم في التوصل إلى اتفاق سريع على الانسحاب.

ونلاحظ مع الارتياح أنه شوهدت خلال الجولات الأخيرة للمحادثات الثنائية بين وفود دول روسيا ولاتفيا واستونيا بعض بوادر التقدم في حل هذه المشاكل. وبصورة خاصة تسنى، في الجولة الأخيرة للمحادثات بين روسيا ولاتفيا، الاتفاق على مجموعة من المبادئ الهامة التي تنظم مسائل انسحاب القوات. ومع ذلك، لاتزال هناك مسائل رئيسية معلقة، مثل موعد اتمام الانسحاب، ومصير بعض المنشآت الاستراتيجية، ومشاكل الملكية، والتسوية المتبادلة للمستحقات. ولكن هنا أيضا بدأت تظهر بعض التغيرات الايجابية في المواقف.

ومن العراقيل الخطيرة التي تعيق الإكمال السريع لانسحاب القوات من لاتفيا واستونيا. كما أشار الأمين العام في تقريره، مشكلة بناء المساكن اللازمة في روسيا للجنود وأفراد أسرهم العائدين من لاتفيا واستونيا. وفي هذا الصدد، نرحب بالنية التي أعربت عنها حكومة جمهورية استونيا في السعي الى تدمير الموارد من أجل بناء المساكن في روسيا، مما سيمكننا من النظر في إمكانية انسحاب القوات من ذلك البلد في موعد أكبر من الموعد الذي حددناه - أي قبل نهاية عام ١٩٩٤. كما أننا نرحب بالبيان الذي استمعنا إليه توا من ممثل السويد بأن بلدان الشمال تعتزم أيضا تقديم المساعدة فيما يتعلق ببناء المساكن. ونرى أن ذلك سيساعد بدرجة كبيرة في تسريع انسحاب القوات.

ومما سيساعد على وضع جدول زمني مقبول للجانبين لانسحاب القوات من لاتفيا أن تدفع لاتفيا تعويضات عن المساكن التي يشغلها العسكريون الروس الآن في ذلك البلد. وستتيح هذه الأموال بناء أو اقتناء مساكن لهم في روسيا. إن الأفراد العسكريين الروس لا يستطيعون خصخصة مساكنهم أو بيعها بأنفسهم، وذلك بسبب التشريع التمييزي القائم في لاتفيا، بخلاف الحال في لتوانيا.

ويولي تقرير الأمين العام الاهتمام الواجب لمشكلة العسكريين الروس المتقاعدين وأفراد أسرهم المقيمين اقامة دائمة في لاتفيا واستونيا، والذين يصل عددهم اليوم ٠٠٠ ٩٠ فرد. ويتجلى من التقرير أن الوضع الحالي الذي يجدون فيه هؤلاء أنفسهم لا يمكن وصفه إلا بأنه وضع مفجع. فأحكام قانون الأجانب الذي سنه مجلس الدولة في جمهورية استونيا في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣، تحرمهم من حق الحصول على تصاريح الاقامة وتجبرهم على مغادرة البلاد، على الرغم من أن الأغلبية الساحقة منهم ليس لديها مسكن في روسيا. وبالاضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات تم فيها قسرا الغاء تصاريح الاقامة للعسكريين المتقاعدين وتسريحهم من وظائفهم، وتهديدهم بالطرد من استونيا. ولم يقبل الجانب الاستوني حتى الآن توصيات المفوض السامي المعني بالأقليات القومية والتابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن ضرورة اعطاء هذه الفئة من السكان حق الحصول على تصاريح الاقامة. وثمة بوادر على احتمال ظهور وضع مماثل في لاتفيا أيضا.

إننا نشاطر ما خلص إليه تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمسألة وضع العسكريين الروس المتقاعدين واستحقاقاتهم الاجتماعية بأن:

> "الاستجابة المعقولة للشواغل الروسية تتمثل في أن تقبل استونيا مقترحات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة فيما يتعلق بالمرسوم الذي تجري صياغته حاليا لتنفيذ القانون الخاص بالأجانب" (A/48/501، الفقرة ٢٢).

ونشاطر أيضا دعوة الأمين العام لاتفيا إلى أن تراعى الآراء والتوصيات التي أعربت عنها البعثات الموفدة من الأمم المتحدة، ومجلس أوروبا، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأن تتخذ تدابير إيجابية وسريعة بشأن القضايا المتصلة بالعسكريين الروس المتقاعدين. ونحن نتوقع أن يجد هذا الجانب الإنساني الخطير من المشكلة، بدوره، حلا متحضرا سريعا في المفاوضات المتصلة بانسحاب القوات، على أساس قواعد ومبادئ القانون الانساني الدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد تصميمنا على حسم كل المشاكل القائمة في العلاقات بين روسيا ولاتفيا واستونيا بروح من التعاون وحسن الجوار والمسؤولية والروح البناءة. ونلاحظ مع الارتياح أنه قد سادت، بشكل عام، خلال المشاورات حول مشروع القرار بين وفدنا ووفود لاتفيا وليتوانيا واستونيا، روح التعاون مما مكننا في نهاية المطاف من التوصل إلى النص التوافقي المعروض حاليا على الجمعية العامة.

السيد نوتيردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي عن بند/

جدول الأعمال الذي يتناول الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق.

وبموجب قرار الجمعية العامة ٢١/٤٧ أرسل الأمين العام مبعوثه الخاص السيد كوه، إلى دول البلطيق في أواخر آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر الماضيين. وكانت الولاية المخولة للسيد كوه هي أن يعرض مساعيه الحميدة فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الروسية من دول البلطيق. إن التقرير الذي أعده عن نتيجة بعثته يعطينا أسبابا للتفاؤل ولخيبة الأمل معا.

فلدينا أسباب للتفاؤل في المقام الأول، لأن الانسحاب التام للوحدات الروسية من أراضي ليتوانيا، الذي تم في ٣١ آب/اغسطس الماضي، يفتح الطريق أمام التطبيع الكامل للعلاقات بين ليتوانيا والاتحاد الروسي. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه النتيجة الناجحة ونحن نحث ليتوانيا والاتحاد الروسي على تسوية المسائل التي ما زالت معلقة بشكل نهائي قاطع.

ولدينا أسباب لخيبة الأمل، لأنه بالرغم من أن الاتحاد الروسي قد شرع فعلا في إعادة جزء من قواته إلى الوطن فإنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن الانسحاب الكامل من أراضي لاتفيا واستونيا. وتمشيا مع الإعلان الصادر عن قمة هلسنكي في تموز/يوليه ١٩٩٢ والمعنون "تحديات التغيير" - الذي أكد أن الاتحاد الروسي عليه التزام بسحب قواته من دول البلطيق، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو مرة أخرى الدول المعنية إلى مواصلة جهودها بغية إبرام الاتفاقات الثنائية المطلوبة من أجل الانسحاب المبكر والمنظم والكامل للقوات الروسية من أراضي استونيا ولاتفيا دون الربط بين ذلك الانسحاب وبين أي مشاكل أخرى.

ويمكن أن يصبح اتمام الاتفاق بين ليتوانيا والاتحاد الروسي مثالا على الطريقة التي ينبغي أن تسوى بها الخلافات التي لا تزال مستمرة مع لاتفيا واستونيا. وبدون التقليل من الصعاب العملية التي تواجه الاتحاد الروسي فيما يتعلق بسحب قواته من لاتفيا واستونيا، فإن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يوافق على أن هذه الصعاب يصح أن تعرض للخطر تنفيذ مبدأ القانون الدولي القاضي بأن وجود القوات الأجنبية على أراضي دولة أخرى يتطلب موافقتها.

ومرة أخرى يعرب الاتحاد الأوروبي عن الأمل في أن تواصل الدول المعنية جهودها من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لخلافاتها حتى يمكنها أن تفتتح عهدا جديدا من العلاقات السلمية المفيدة للطرفين، وأن تضع حدا لانعدام الثقة الموروث من الماضي. وفي ظل هذه الخلفية، فإن الاتحاد الأوروبي يكرر تأييده للجهود التي يقوم بها السيد كوه، المبعوث الخاص للأمين العام ولمساعيه الحميدة.

ولهذه الأسباب يؤيد الاتحاد الأوروبي مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أعلن أن قائمة المتحدثين بشأن هذا البند قد أغلقت.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسعد كندا واستراليا ونيوزيلندا أن تؤيد مشروع القرار التوافقي المعروض على الجمعية بشأن الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق.

وقد اعتمدنا في العام الماضي قرارا حول هذه المسألة على غرار النص المعروض علينا تقريبا. وقد أحرز شيء من التقدم: ونحن نرحب بانسحاب القوات من ليتوانيا الذي تم في موعده في آب/أغسطس الماضي. ويؤسفنا مع ذلك، بعد مرور عام على اعتماد هذا القرار، وبعد عامين من استقلال دول البلطيق الذي اعترف به المجتمع الدولي، أن هذه المسألة لم تحسم بعد.

وفيما يتعلق بالقوات الأجنبية المتبقية في استونيا ولاتفيا، فإننا نشجع الأطراف المعنية على مواصلة حوارها، ونتطلع إلى تسوية مبكرة لما بينها من خلافات. ونحث الأطراف جميعا على أن تبدي المرونة اللازمة وأن تظهر قدرا أكبر من التقدير للتحديات التي يواجهها الغير في سبيل تحقيق هذا الهدف.

وإننا نكرر اعتقادنا بأن إحراز تقدم بشأن انسحاب القوات لا يمكن ربطه بقضايا أخرى لا علاقة لها بالموضوع. وفي الوقت نفسه، فإننا نسلم بوجود مجموعة من المشاكل الاجتماعية والبيئية المتصلة بوجود القوات الأجنبية منذ أمد طويل على أرض البلطيق وبضرورة حل هذه المشاكل بروح التعاون.

ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل، ونرحب بمشاركته النشطة في هذه العملية.

ويمكن لبعثات المساعي الحميدة، كتلك التي يقوم بها المبعوث الخاص للأمين العام السيد كوه، أن تفيد بوجه خاص.

(تكلمت بالفرنسية)

وقد أحطنا علما بدعوة الأمين العام إلى قيام الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بدور في سبيل المساعدة على تسوية المسائل المتبقية. وإننا نعتقد أن المنظمات الإقليمية قد تتمكن من مساعدة كل الأطراف على التوصل إلى تفاهم حول هذه القضية وغيرها من القضايا المتعلقة بالسلم والاستقرار في منطقة البلطيق.

إن مشروع القرار المعروض علينا يؤكد من جديد الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لمساعدة الأطراف. ونحن نؤيد قرارات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي اتخذها في اجتماعي هلسنكي واستكهولم في عام ١٩٩٢. ونرحب بالمعلومات الخاصة بانسحاب القوات التي تقدمها بانتظام كل الأطراف في سياق عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

كما يسهم مؤتمر الأمن والتعاون في الاستقرار الإقليمي عن طريق إرسال بعثات الدبلوماسية الوقائية طويلة المدى إلى المنطقة: وإحدى هذه البعثات تنشط منذ فترة من الزمن في استونيا، وهناك بعثة أخرى ستقام في لاتفيا قريبا، ومثل هذه المبادرات تخفف من حدة التوترات وتؤدي إلى مزيد من التفاهم بين المجتمعات.

لقد خطت استونيا ولاتفيا ولتوانيا خطوات كبيرة على طريق تعزيز سيادتها واستقلالها والانسحاب المبكر المنظم الكامل للقوات الأجنبية من استونيا ولاتفيا كفيل بالاسهام في الأمن والاستقرار في المنطقة فضلا عن علاقات حسن الجوار، كما انه سيكون مثالا يحتذيه المجتمع الدولي.

السيد غفورظاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يؤكد الوفد الأفغاني من جديد سياسته المبدأية بشأن البند قيد النظر - ألا وهي اقتناعنا بأن وجود قوات أجنبية على أراضي دولة أخرى بغير موافقة الدولة المعنية أمر غير جائز ولا يمكن تبريره. إن استمرار وجود قوات عسكرية - أجنبية على أراضي استونيا ولاتفيا لا يمكن أن يشكل استثناء من هذه القاعدة. على أن انسحاب آخر وحدات روسية قتالية من ليتوانيا في ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣، يعد تطورا إيجابيا حدث بعد نظر الجمعية العامة في هذا البند في العام الماضي. وفي نفس الوقت تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التوصل، للأسف، إلى اتفاق ينظم انسحاب القوات من دول البلطيق الأخرى.

وبينما نرى لدى الاتحاد الروسي رغبة مبداة في الالتزام بدعوة الجمعية العامة له في دورتها الأخيرة إلى أن يقوم ، في جملة أمور، بوضع جدول زمني دون إبطاء للانسحاب التام والمنظم والمبكر لقواته من أراضي استونيا ولاتفيا، فإن هذا الهدف لم يتحقق تماما بعد.

وإننا نشيد بجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص السفير تومي كوه، في سبيل أداء الولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام بأن يبذل مساعيه الحميدة من أجل تحقيق هدف الانسحاب المبكر والمنظم والتام للقوات الأجنبية التي لا تزال مرابطة في استونيا ولاتفيا.

إن المشاكل التقنية والعملية التي تنطوي عليها هذه القضية والتي قدمت كأسباب لتأخير الانسحاب لا يمكن أبدا أن يتفهمها الرأي العام العالمي. وهذه المسائل العملية لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تؤجل انسحاب القوات الأجنبية الكامل والمنظم في وقت مبكر من أراضي كل دول البلطيق.

ونحن نعتقد أن استمرار التعاون، فضلا عن اتخاذ خطوات عملية وفورية من جانب الاتحاد الروسي صوب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١/٤٧ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بما في ذلك تحديد موعد مبكر لانسحاب القوات، من شأنهما أن يهيئا مناخا إيجابيا يوفر حسن النية والثقة ويمكن في ظله أن تحسم كل المسائل التي تعوق تنفيذ ذلك القرار، بالوسائل السلمية وبسرعة وفاعلية.

ما من قوة عسكرية أجنبية يمكن أن يعد وجودها ظاهرة سارة في أذهان أي أمة من الأمم. وينبع من ذلك منطقيا الاعتقاد بأن وجود القوات الأجنبية في ريغا، عاصمة لاتفيا، وتالين، عاصمة استونيا، وجود ينطوي على إساءة إلى شعبي هذين البلدين.

وبالنسبة لأفغانستان، التي كانت ضحية لعدوان عسكري أجنبي منذ فترة ليست بالبعيدة والتي تشعر بألم ومعاناة شعوب البلدان التي لا تزال تعاني من وجود قوات عسكرية أجنبية في أراضيها، فإنها ترى أن

الإرجاء المستمر لإكمال الانسحاب أمر يثير القلق، وهو يهدد ويعرض للخطر قيام علاقات طيبة وطبيعية في وقت مبكر بين الاتحاد الروسي ودول البلطيق. كما أنه ينتهك سيادة استونيا ولاتفيا، ويسهم في زيادة حدة التوتر في المنطقة. وبالتالي، يعتبر الانسحاب الفوري والكامل للقوات في مصلحة الاتحاد الروسي والدول الأخرى المعنية، وفي مصلحة السلم والهدوء في المنطقة، وفي مصلحة تهيئة مناخ للتفاهم يفضي إلى تحقيق المثل التي ناضلت من أجلهما هذه المنظمة منذ إنشائها.

ويرى وفد أفغانستان إن المساعي المستمرة للمنظمات الإقليمية، مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، فضلا عن المساعدة العملية المحمودة من استونيا ولاتفيا وليتوانيا والدانمرك والنرويج والولايات المتحدة من شأنهما أن يمكنا منظمتنا من رؤية الانسحاب المبكر والكامل للقوات العسكرية الأجنبية من دول البلطيق.

ونحن نحيي تصميم ومثابرة الأمم المتحدة للحرية - ليتوانيا ولاتفيا واستونيا - في سبيل رؤية أوطانها الحبيبة محررة تماما من السيطرة الأجنبية. والأمة الأفغانية قد شاطرت هذه الأمم فرحتها وسعادتها عندما احتفلت باستقلالها.

إننا نؤمن بأن العمل على تمكين كل دولة عضو من الاستفادة من مناخ الثقة والتفاهم الذي تحقق نتيجة لانتهاء الحرب الباردة والاستقطاب العالمي إنما هو واجب أخلاقي. دعونا نترك العدوان للماضي، ونبني علاقات جديدة تقوم على الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. ونجعل العداء في خبر كان، ونشيد طرقا جديدة تؤدي إلى صداقة حقيقية. دعونا نتيح للآخرين أن يؤمنوا بأن لدينا إيمانا وثقة في الحوار والمفاوضات باعتبارهما السبيل الوحيد لحل مشاكلنا. ولنثبت للأجيال المقبلة أن تفانينا في سبيل السلم وحقوق الإنسان قد أرسى الأساس لعلاقات عالمية تعيش هذه الأجيال في ظلها بمنأى عن الخوف من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعن أخطار الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان. ولنمكن أبناءنا وبناتنا من أن يتمتعوا بكرامتهم الإنسانية، وأن يسعوا معا من أجل السلم والتقدم لبيئتهم. إن تصميمنا هو الذي سيجعل هذه المثل واقعا حيا.

السيد ايردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

عملا بالقرار ٢١/٤٧ الذي اتخذته الجمعية العامة منذ عام مضى، فإن البند المتعلق بالانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق لا يزال مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة التي ينبغي إبقاؤها على علم بالتقدم الذي يحرز في تنفيذه. ونحن نلاحظ مع الارتياح أن القوات المسلحة للاتحاد الروسي انسحبت انسحابا كاملا من أراضي ليتوانيا في آب/أغسطس ١٩٩٣ بعد محادثات أجريت لهذا الغرض؛ وعلى الرغم من المشاكل المتبقية، فإن هذا الإنجاز يعطي زخما للمحادثات الجارية الآن بين الاتحاد الروسي والبلدين الآخرين في منطقة بحر البلطيق. ويبين هذا الانجاز بوضوح أن المنازعات بين الدول يمكن تسويتها لو توفرت الإرادة السياسية الصادقة لتحقيق النجاح، وأبدى الجانبان الاستعداد لقبول حلول وسط، وأخذ كل جانب في اعتباره المصالح المشروعة للجانب الآخر. ونحن متأكدون بأنه لو سادت هذه الروح في المحادثات فإن المسألة المعروضة علينا اليوم يمكن أن تنحى جانبا بسرعة وتختفي نهائيا من جدول أعمال الجمعية العامة.

ويوفر تقرير الأمين العام الممتاز بشأن هذا البند والمستند إلى معلومات جمعها مبعوثه الخاص، السفير كوه، نظرة عامة للتطورات. وهو إيجابي بشكل عام، بالنسبة لنتيجة المحادثات وبالنسبة أيضا للاسهام الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة في معالجة هذا النزاع وفي المحافظة على السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتعتبر مسألة الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من بلدان البلطيق من المسائل البالغة التعقيد. وهي تتطلب من كل الأطراف المعنية صبرا ومثابرة وحكمة سياسية وبذل جهود خاصة لتهيئة مناخ الثقة وحسن النية الضروري لمواصلة المباحثات على نحو بناء وللتوصل إلى خاتمة ناجحة لها.

إن هنغاريا تعلم من تجربتها الخاصة مدى أهمية اتباع نهج مسؤول ومرن، وإيلاء المراعاة الواجبة للمصالح المطروحة بروح عملية، وتجنب البيانات أو الإجراءات الطائشة؛ وبدون هذه العناصر الإيجابية، ستعترض المحادثات عقبات أشد وأكثر صعوبة. إن اتباع هذا النهج يمكن أن يسفر في رأينا، بلا تأخير لا داعي له، عن اتفاقات مناسبة، بما في ذلك الاتفاق على جدول زمني للانسحاب الكامل والمنظم والمبكر للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي استونيا ولاتفيا. وفي هذه المهمة، مطلوب من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يضطلع بدور رئيسي، فذلك أمر يساعد دونما شك على ضمان حسم أي قضايا معلقة بطرق تقبلها كل الأطراف المعنية على أساس المساواة في السيادة وبروح حسن الجوار.

وفي هذا الصدد، نلاحظ أن كل الأطراف توافق تماما على ضرورة انسحاب القوات المسلحة للاتحاد الروسي من أراضي دول البلطيق. غير أننا نعتقد أن المحادثات من أجل تحقيق هذه الغاية لابد وأن تستمر بدينامية وثبات، لأن استمرار الحالة الراهنة يصبح بصورة متزايدة مما عفا عليه الزمن في أوروبا بعد أن حررت نفسها من القيود السياسية والأيديولوجية القديمة. ويحدونا الأمل في أن ترقى البلدان المعنية إلى مستوى المناسبة وأن تبرم في أقرب وقت ممكن اتفاقات ثنائية للقضاء على آخر مخلفات عهد مضى وانقضى.

ويتمشى مشروع القرار المعروض مع توقعات المجتمع الدولي وهو يقترح الطريق الذي ينبغي اتباعه. ويسعد هنغاريا أن كل الوفود المعنية تؤيده مرة أخرى، وأنه سيعتمد بالتالي دون تصويت.

السيد سيموتيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يشرف وفد ليتوانيا أن يكون من بين مقدمي مشروع القرار A/48/L.17/Rev.2 المعنون "الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق"، وهو المشروع المقدم تحت البند ٣٢ من جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

إن ليتوانيا إحدى دول بحر البلطيق. ومما يبعث على ارتياحي العميق أن أذكر أمام الجمعية العامة أن قرار العام الماضي بشأن هذا الموضوع، القرار ٢١/٤٧ قد تم تنفيذه فيما يتعلق بليتوانيا. فخلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ أجرت ليتوانيا والاتحاد الروسي مفاوضات طويلة ومكثفة في محاولة للتوصل الى اتفاق شامل حول انسحاب القوات العسكرية للاتحاد الروسي من ليتوانيا. وتعذر على الطرفين التوصل الى اتفاق بشأن جميع جوانب الانسحاب والقضايا المتصلة به، وبالتالي لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن الانسحاب الشامل. بيد أنه بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ تم الاتفاق والتوقيع على جدول زمني مفصل لمغادرة القوات الروسية. وقد حدد هذا الجدول الزمني ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ موعدا نهائيا لانسحاب هذه القوات من ليتوانيا.

وعلى الرغم من الصعوبات والخلافات الكثيرة التي أدت في الأيام المعدودة الأخيرة الى تعليق الانسحاب، فإن الموعد النهائي المحدد في اتفاق الجدول الزمني تم الوفاء به. فقبل منتصف ليل يوم ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣ بخمس عشرة دقيقة عبرت آخر وحدة مقاتلة من القوات المسلحة الروسية الحدود وتركت أراضي ليتوانيا.

إن انسحاب القوات الروسية أدى الى تحسن ملحوظ في العلاقات بين ليتوانيا والاتحاد الروسي، وتبددت أوجه الاستياء والشكوك المتبادلة التي كانت تؤثر على أعمال ومواقف الطرفين عندما كانت القوات العسكرية الأجنبية مرابطة في ليتوانيا. لقد ظل شعب ليتوانيا يعتبر هذه القوات قوات احتلال منذ عام ١٩٤٠ عندما زحفت الى بلادنا بغير دعوة ثم بقيت فيها مدة نصف قرن. وبسبب وجود هذه القوات المسلحة وشدة بأسها تمكن الاتحاد السوفياتي من أن يضم بلادنا على نحو غير شرعي، وأن يجري اعتقالات وإعدامات وعمليات ترحيل جماعي لأبناء شعبنا الى سيبيريا والى غيرها من المناطق التي تقسو فيها الحياة في الاتحاد السوفياتي السابق. وتحت وطأة جيش الاحتلال فرض على شعبنا الكثير من العناء. والآن بعد أن ترك هذا الجيش بلادنا يمكن أن تبدأ عملية الشفاء.

إن الوجود المستمر للقوات المسلحة التابعة للاتحاد الروسي في استونيا ولاتفيا يثير أسئلة مقلقة بشأن مقصدها النهائي. ومما يثير القلق بشكل خاص مطالبة الاتحاد الروسي بقواعد ومرافق عسكرية في لاتفيا. هذا أمر غير مقبول على الاطلاق لأن وجود قواعد ومرافق عسكرية يجبر هذا البلد المستقل على أن يدور، على غير مشيئته، في الفلك العسكري لروسيا، وفي ذلك انتهاك لسيادته واستقلاله.

إن ليتوانيا، شأنها في ذلك شأن استونيا ولاتفيا عانت بالمثل من الاحتلال السوفياتي سنوات طويلة. وشاركت معهما في فرحة التحرير واستعادة استقلالنا. وتؤيد ليتوانيا تمام التأييد طلب استونيا ولاتفيا الخاص بالانسحاب التام المبكر والمنظم للقوات العسكرية للاتحاد الروسي من أراضيهما. إن بقاء قوات عسكرية أجنبية على أراضي دولة أخرى دون موافقتها أمر يتعارض مع القانون الدولي.

ومن ثم تناشد ليتوانيا المجتمع الدولي أن يتمسك بالقانون الدولي، وأن يؤيد مشروع القرار الذي يطالب بانسحاب القوات العسكرية الأجنبية مبكرا وبصورة منظمة وكاملة من أراضي استونيا ولاتفيا.

السيد جاكسون (استونيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن رئيس وزراء لاتفيا، وهو يعرض بند جدول الأعمال المعنون "الانسحاب التام للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول بحر البلطيق" تناول أساسا عناصر من هذه المشكلة لا أنوي أن أخوض فيها. إن هذه العناصر تنطبق كذلك على الحالة في استونيا، إلا فيما يتعلق بعدد القوات المتبقية وعدد القواعد المحتلة. فإني أؤثر تناول السياق التاريخي الذي يجعل مماطلة الاتحاد الروسي في إخراج قواته من أراضينا أمر يمثل كل هذا التهديد لأمننا وللسلم الدولي. وأود أن أضيف أنه على الرغم من أنني سأتكلم عن استونيا فإن الحالة التي سأشرحها تنطبق بالمثل على لاتفيا وليتوانيا.

لقد حصلت استونيا على استقلالها بعد إعلان رسمي من جانب حكومة روسيا السوفياتية بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧ بأن جميع الأمم لها الحق في تقرير المصير، وأنه يمكنها أن تنفصل عن الامبراطورية القيصرية. وقد أعلنا استقلالنا في ٢٤ شباط/فبراير ١٩١٨. وما أن أعلن هذا الاستقلال حتى أسرع الجيشان السوفياتي والألماني، كلاهما، الى مهاجمة استونيا. ولكن المعتدين لم ينتصروا واقترح المفوض السوفياتي للشؤون الأجنبية جيورجي ف. شيشيرين إجراء مفاوضات أدت الى وقف الأعمال العسكرية والى تحقيق السلم. ووقعت معاهدة تارتو للسلم بتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٢٠ وتنص المادة ٢ من هذه المعاهدة فيما تنص عليه على ما يلي:

"... تعترف روسيا دون تحفظ باستقلال دولة استونيا وبذاتيتها المستقلة وتتخلى طواعية والى الأبد عن جميع حقوق السيادة التي كانت لروسيا سابقا على شعب استونيا ...".

وهذا النص الرسمي في المعاهدة روعي لمدة ٤ سنوات. وفي أول كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٤ حشدت الحكومة السوفياتية قواتها على حدود استونيا، وحضت على تمرد ضد الحكومة المنتخبة بالطرق الديمقراطية. وقد فشل التمرد فشلا ذريعا، وافتضح أمر التواطؤ الروسي الطويل الذراع.

وفي عام ١٩٣٢، وقعت استونيا على معاهدة عدم اعتداء مع موسكو نصت، ضمن جملة أمور، على ما يلي:

"إن الطرفين المتعاقدين الساميين يقطعان عهدا متبادلا على أنفسهما بأن يمتنع كل منهما عن القيام بأي عمل عدواني ضد الآخر ...".

وروعيت هذه المعاهدة حتى ١٩٣٩ عندما أطلق التواطؤ بين روسيا السوفياتية وهتلر يد روسيا في منطقة البلطيق. وينص البروتوكول النازي - السوفياتي على ما يلي:

"في حالة إعادة ترتيب المناطق التي تمت الى دول البلطيق، سياسيا أو إقليميا، تصبح الحدود الشمالية لليتوانيا الحدود الفاصلة بين مجالي نفوذ المانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية".

ومن جانب الاتحاد السوفياتي، كان في المعاهدة السوفياتية - النازية تتنصل من المبادئ التي قامت عليها كل الاتفاقات الدولية الرئيسية التي عقدتها الحكومة السوفياتية مع جيرانها منذ ١٩١٧.

وبعد شهر تقريبا من التوقيع على المعاهدة السوفياتية - النازية، وجهت موسكو إنذار لاستونيا تطالبها فيه بالانضمام الى ميثاق "للمساعدة المتبادلة". وقد اضطرت استونيا بموجب هذا الميثاق الى أن تسلم للاتحاد السوفياتي قواعد جوية وبحرية وأن تسمح بحامية من القوات السوفياتية قوامها ٢٥ ٠٠٠ رجل. وأعطيت استونيا مهلة أقل من ثماني ساعات للرد على هذا الإنذار. وبموافقة استونيا على المطالب السوفياتية، قضي أمر مصيرها. واستخدمت هذه القواعد والقوات لشن حرب عدوانية على فنلندا، ولتقويض سيادة استونيا، وقبل أن يكتمل عام واحد ضمت استونيا الى الاتحاد السوفياتي.

وفي ١٩٨٨، أعلنت مجالس السوفيات العليا لجمهوريات استونيا ولاتفيا ولتوانيا الاشتراكية السوفياتية آنذاك بطلان ميثاق الحلف النازي السوفياتي. ثم توصل كونغرس نواب الشعب في الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٩ الى نتيجة مماثلة. ومع ذلك، لم تتخذ الخطوات الكافية لإزالة آثار هذا الميثاق. لقد مرت أربع سنوات على هذا الاعتراف التاريخي من جانب كونغرس نواب الشعب. وآن الأوان لاتخاذ الخطوات المترتبة على هذا الاعتراف.

ولولا الدروس التاريخية المريرة التي تلقيناها من خرق المعاهدات وهدم استقلالنا بسبب القبضة الخانقة للقواعد الروسية السوفياتية، لكان من الجائز أن نكون أكثر تساهلا وأكثر تفهما بشأن مرابطة قوات الاتحاد الروسي على أراضينا. بيد أن ذكرياتنا حية جدا

في أذهاننا. فخمسون سنة من الطغيان قد نجمت عن موافقتنا على السماح بمرابطة القوات الأجنبية على ترابنا. والمحن والمصائب التي ابتلى بها شعبنا أكثر مما نستطيع سرده في هذه المناسبة.

واستونيا تطلب الآن الى الاتحاد الروسي، بوصفه الدولة الخلف للاتحاد السوفياتي، أن ينفذ معاهدة السلم المعقودة بينها وبين روسيا السوفياتية، وأن يحترم سيادتنا والقانون الدولي. فهل نحن بذلك نطالب بالكثير؟

من السهل أن يقال لنا أن وجود القوات المتبقية على ترابنا، ينبغي ألا يقلقنا بأكثر مما يجب، وأن القوات ستترك استونيا ولاتفيا في نهاية الأمر مثلما فعلت مؤخرا في ليتوانيا. والجانب الروسي يكرر القول بأن الحد الزمني لانسحاب القوات يتصل أساسا بتوفير الإسكان لقواته. وهذه الحجة لا يوجد سند قانوني لها، ولا يمكن أن تعتبر سببا لبقاء قوات على أراضي دولة أخرى دون موافقة هذه الدولة. ومع ذلك، فنحن نسلم بأنها مشكلة يلزم حلها.

ومما يثير قلقنا أن الاتحاد السوفياتي يبحث عن ذرائع تسمح ببقاء قواته في استونيا أطول مدة ممكنة من خلال محاولات الربط بين انسحاب القوات وبين حالة السكان الناطقين بالروسية" في استونيا. وفي بيان أدلى به هنا في ٢٨ أيلول/سبتمبر جاء أن روسيا:

> "جعلت من صنع السلام وحماية حقوق الانسان، وبخاصة تلك المتعلقة بالأقليات الوطنية، أولوية في سياساتها الخارجية، وأولا وقبل كل شيء في أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، ص. ١٧)

وخطورة هذا المنطق بالنسبة لاستونيا تكمن في اعتبارنا جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق، دون الاعتراف لنا بكيان الأدلة المستمرة منذ إنشائها في ١٩١٨.

واستونيا تتهم أيضا بانتهاك حقوق الانسان "للسكان الناطقين بالروسية"، رغم أن العديد من بعثات الخبراء التابعة للأمم المتحدة، ولمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا لم يتبين لها وجود انتهاكات لحقوق الانسان. ووفقا لهذا المنطق، يبدو أن وجود قوات في استونيا قد يصبح أمرا مفيدا لأغراض حفظ السلم.

ويفترض الاتحاد الروسي ضمنا أنه سيحتاج الى ولاية واضحة من الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كي يضطلع بمهامه في حفظ السلم على نحو أفضل. ومادام الاتحاد الروسي يطالب بحقوق خاصة في "الخارج القريب" فإن حياده يصبح موضعا للشبهة. ومن ثم، لا يمكننا حقا الكلام عن حفظ السلم بمعناه التقليدي. وما دامت قوات الاتحاد الروسي موجودة على ترابنا تظل لدينا أسباب تدعو لإحساسنا بعدم الأمن.

السيد نوبيلو (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ هو يوم هام وعظيم في تاريخ الأمم المتحدة، إذ تم فيه أخيرا التسليم عن حق بالحقائق السياسية الجديدة والحقائق التاريخية القديمة في بلدان البلطيق من خلال منح جمهوريات لاتفيا وليتوانيا واستونيا العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

كانت تلك خطوة عملاقة صوب النظام الجديد في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وبشيرا بالاستقلال والسيادة للعديد من الدول الأخرى. وبعد ثمانية أشهر، أصبحت جمهورية كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وسلوفينيا كلها أيضا دولا أعضاء في الأمم المتحدة.

وليس هناك أدنى شك في أن استقلال لاتفيا وليتوانيا واستونيا وسيادتها وسلامة أراضيها يجب أن تحظى من المجتمع الدولي بالاحترام الكامل بل بالحماية إن لزم. فبدون موافقة الدولة المضيفة، لا يمكن لأي قوات أجنبية أن ترابط داخل حدود معترف بها دوليا. ولا يمكن أن تشكل دول البلطيق استثناء من هذه القاعدة التي هي دعامة للأمن العالمي والاقليمي. ومن ثم، فإن كرواتيا تؤيد الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي لاتفيا واستونيا.

وأي تأخير كبير في هذه العملية بما يتنافي والجدول الزمني المتفق عليه، سيعرض للخطر المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها هذه المنظمة. ولهذا تدعو كرواتيا الى التنفيذ الدقيق للجدول الزمني لانسحاب هذه القوات. ويجب أن تكون التجربة الايجابية لانسحاب القوات الأجنبية من بلدان أوروبا الشرقية الأخرى بمثابة مبادئ توجيهية لدول البلطيق كذلك.

والى جانب مشكلة الوجود العسكري الأجنبي في دول البلطيق، بدأت تظهر بعض مسائل خطيرة تتعلق

بحماية حقوق الانسان في تلك المنطقة. ونرى أنه يجب معالجة كل من هاتين المشكلتين على حدة، وأنه لا يمكن النظر فيهما في سياق واحد. ويجب النظر في جميع مشاكل حقوق الانسان الموجودة في دول البلطيق وحلها، وبخاصة مشاكل الأقليات، دون التهديد باللجوء الى القوة العسكرية، فوجود قوات أجنبية داخل أراضي دول ذات سيادة بحجة حماية الحقوق الاجتماعية أو الثقافية أو الإثنية أو اللغوية أو الدينية للأقليات، لا يمكن أن يبرر أي جهد يبذل لتعزيز حقوق الانسان. ويجب حسم هذه المسائل من خلال العملية السياسية والتشريعات الداخلية، مع إيلاء الاحترام التام للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان، وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة.

وتؤيد كرواتيا بحزم الفكرة القائلة بأن الدبلوماسية الوقائية أكثر السبل استصوابا وفعالية لتخفيف التوترات وللتوصل الى حلول عادلة ودائمة. ومما يدعو الى الأسف أن الدبلوماسية الوقائية فشلت في البلقان في أراضي جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك. وقد علمنا التاريخ مؤخرا درسا قاسيا عن مدى فظاعة الجرائم التي يمكن أن ترتكب بحجة حماية حقوق الانسان المتصلة بطرف معين. ويجب ألا ننسى زعم صربيا - الذي لا أساس له من الصحة - بأن حقوق الصربيين في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك قد انتهكت، ولا استخدام صربيا لوجودها العسكري في أراضي هاتين الدولتين العضوين في الأمم المتحدة في شن عمل عدواني وحشي بهدف الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أراضيهما.

وتخفيف التوترات التي يمكن أن تؤدي الى أزمات اقليمية جديدة أو توسيع نطاق الأزمات القائمة هو أحد الأهداف الرئيسية لعمل الأمم المتحدة في الوقت الحالي. وعلى ضوء هذا المجهود، يجب الوفاء بمبدأين رئيسيين. المبدأ الأول هو إيلاء الاحترام التام وتوفير الحماية الكاملة لحقوق الانسان وحقوق الأقليات. والمبدأ الآخر هو الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأجنبية الموجودة في أراضي دول ذات سيادة أعضاء في الأمم المتحدة دون دعوة من تلك الدول. وانتهاك أحد هذين المبدأين لا يمكن أن يبرر عدم الوفاء بالمبدأ الآخر.

ونحن، إذ نؤيد مشروع القرار هذا، نحث جميع الأطراف - دول البلطيق والاتحاد الروسي - على العمل على ايجاد حلول سلمية يقبلها الجميع، دون الربط بين عمليتين مختلفتين، وبذلك تساعد على تعزيز الاستقرار في أوروبا وفي العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.17/Rev.2. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.17/Rev.2 (القرار ١٨/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في الانتهاء من نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥١ من جدول الأعمال

مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة:

مشروع القرار (A/48/L.19)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أدعو السيد جون كابوتين، وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة ليعرض مشروع القرار A/48/L.19.

السيد كابوتين (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسرني أن أفتتح المناقشة بشأن البند ١٥١ من جدول الأعمال، الذي يحمل عنوان "مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة".

لم يمر إلا ما يزيد قليلا على عام منذ تشرفت باقتراح هذه المبادرة في هذه القاعة. وبالرغم من أنني كنت - ومازلت - مقتنعا بأن الاقتراح يتناول قضايا ذات أهمية عالمية، لم يكن في وسعي أن أتكلم في ذلك الوقت إلا باسم بابوا غينيا الجديدة فقط. أما اليوم، فإنني أخاطب الجمعية وأنا أعلم أن

الاقتراح يلقى تأييد حكومات أخرى كثيرة، ومنظمات إقليمية ودولية، ومجموعات من أعضاء الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية.

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وحدها، تم التصديق على الاقتراح رسميا وبالاجماع من جانب محفل جنوب المحيط الهادئ والمجموعة الملانيزية الرائدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا. كما أنه يحظى بدعم حركة بلدان عدم الانحياز، بالاضافة الى أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ومحفل الدول الصغيرة وتحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعات اقليمية في أجزاء متفرقة من العالم. وقد نوقش ورحب به لا في البلدان النامية وحدها بل في البلدان الصناعية المتقدمة أيضا.

ويلقى الاقتراح الدعم بالطرق العملية من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي يقدم المساعدة لحلقة عمل اقليمية بشأن تهيئة الفرص والمشاركة. ويشجعه عدد كبير ومتزايد من المنظمات غير الحكومية.

وبالاضافة الى ذلك، يسرني أن أعلن أنني تلقيت مؤخرا رسالة ترحيب بالمبادرة من الرئيس الأوروبي المشارك للجنة المشتركة لمجموعة الدول الافريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمجموعة الأوروبية.

وكما يتبين من حجم الكتاب الموزع على جميع الوفود والذي يبين أصول الاقتراح وطبيعته وتطوره، فإن فكرة أن تتولى الأمم المتحدة اجراء دراسة للخيارات العملية لزيادة الفرص والمشاركة قد نمت من فكرة وامضة الى فكرة مضيئة تماما، بل وأعتقد أنها فكرة مستنيرة.

وفيما يخص برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإن الموضوع المكرس في اقتراح حكومة بابوا غينيا الجديدة قد أصبح منارة للجهود المبذولة لمعالجة ما يصفه تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ بأنه "قضية عصرنا المركزية": تنمية الشعب لصالح الشعب وعلى يد الشعب.

إننا نناقش مبادرة الأمم المتحدة المقترحة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة، في الوقت الذي توشك أن تتحدد فيه المسائل التي تؤثر على المستقبل الاقتصادي لأجزاء هامة من العالم. فخلال ساعات، قد يتقرر مصير اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). وبعد بضعة أيام، من المقرر أن يجتمع زعماء من البلدان المشتركة في محفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وبعد شهر بالتحديد، سيحل الموعد النهائي لاكمال جولة مفاوضات أوروغواي حول مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات).

وبالرغم من أن حكومات البلدان النامية لا تقوم بأدوار أساسية عموما، فإن القرارات التي ستصنع، أو التي لن تصنع، أيا كان الحال، تتسم بأهمية كبرى بالنسبة لاقتصاداتها ورفاة شعوبها. ومهما كانت النتيجة، سيلزم بذل جهد جدي لاستعراض الخيارات لزيادة الفرص والمشاركة الى أقصى حد، ولا سيما للمواطنين في اقتصادات البلدان النامية، وإن لم تكن مقصورة عليهم، إذا ما أريد وقف الهبوط الحالي في الآفاق الاقتصادية للعديد من البلدان النامية وفيها، ناهيك عن عكس مسارها.

إن العالم يمر بمرحلة وصفت عن جدارة بأنها عصر تغير غير عادي في الشؤون العالمية. ووجه الجدارة في هذا الوصف ينشأ من إدراجه في تقرير أعدته هيئة، وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، تتصرف كراع للأجيال المقبلة. وبعبارات اليونسيف، فإن:

> "معظم العالم النامي يواجه اليوم أسوأ مجاعة مالية في العصر الحديث. ...
>
> "ولكن بالرغم من ... المشاكل، فإن آفاق التقدم قد تحسنت كثيرا من جراء ... التغيرات الهائلة في السنوات الأخيرة". (حالة أطفال العالم ١٩٩٣، ص ١٠)

وتعتقد اليونيسيف أن هناك، "أملا جديدا للتنمية العالمية". وإذا أمكن تجنب بعض الحالات، فهناك إذن:

> "أمل حقيقي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام". (المرجع نفسه، ص ١١)

ولكن ما هو أساس ذلك الأمل؟ كما نتبين من عدد بنود جدول أعمال الجمعية العامة وجديتها وتنوعها، فإن مزيدا من العالم يتغير اليوم - بصورة أكثر عمقا وبطرق مختلفة - أكثر من أي وقت مضى في السنوات الـ ٤٨ من تجربة الأمم المتحدة.

ومع تحول نهاية الثمانينات الى التسعينات، ومع

تقدم العقد الحالي، إنهارت أو تفككت التحالفات الدولية السابقة، التي كان يبدو في وقت من الأوقات أنها دائمة. والعديد من الأفكار التقليدية قد لقيت نفس المصير أو تواجهه. والكثير مما كان يبدو يقينا أثناء الحرب الباردة خلفناه وراءنا. وبرزت من جديد أوجه عدم اليقين القديمة. واستمرت أوجه عدم يقين جديدة في الظهور والنمو والانتشار.

وعلى الرغم من عدد من النجاحات الواضحة، ولا سيما في البلدان المصنعة حديثا وبفضلها، فإن الصعوبات والآفاق التي تواجه العديد من البلدان النامية يبدو أنها لا تزداد سوءا فحسب، بل وبمعدل يتزايد باطراد. وفي معظم أجزاء العالم النامي - بل يجدر بي أن أقول، في تلك الأجزاء من العالم التي بها حاجة الى التنمية ورغبة فيها، رغم عدم نيلها بالضرورة - هناك ما يصفه تقرير لجنة الجنوب لعام ١٩٩٠ - في الصفحة ٧٩، بأنه :

"وعي عميق بتقييدات استراتيجيات التنمية الماضية، واقتناع متزايد بأن السبيل الى الخلاص من الأزمة الحالية لا يكمن في العودة الى تلك الاستراتيجيات". وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، يتناول نفس النقطة بعبارات مشابهة.

وفيما يتصل بنهج المجتمع الدولي إزاء الظروف، بما في ذلك الاحتياجات، والخطط والتطلعات، في العديد من البلدان النامية، ليس بوسعي أن أفعل ما هو أفضل من تكرار الملاحظة التي وردت في آخر تقرير سنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة، والتي جاء فيها:

"وليس بوسعنا الى الآن استخلاص مفهوم جديد عملي للتنمية يحظى باتفاق واسع". (A/48/1، الفقرة ٨)

إن الأمل في التحسن حقيقي بما فيه الكفاية، ولكن أساس هذا الأمل ليس واضحا.

إن الاستنتاج القائم الذي توصل إليه الأمين العام ينطبق حتى على بلدان، مثل بابوا غينيا الجديدة، يرتفع فيها في الوقت الحالي نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بنسبة تزيد على ٩ في المائة سنويا. وأقولها ببساطة أنه لا يجري القيام بما يكفي، ولا يعرف ما يكفي، عن أكثر الخيارات فعالية لزيادة الفرص والمشاركة أو للربط بينهما - وهو الأهم.

وباقتراح المبادرة المكرسة في مشروع القرار بشأن تهيئة الفرص والمشاركة، لا تدعي حكومة بابوا غينيا الجديدة أنها قد وجدت بالفعل المفهوم الذي يبحث عنه المجتمع الدولي. ولكننا نعتقد أن الدراسة الشاملة والمنتظمة والمتأنية للخيارات العملية لزيادة الفرص والمشاركة الى أقصى حد، مع الاشارة، بصفة خاصة، الى المواطنين والاقتصادات في البلدان النامية، يمكن أن تساعد في عملية البحث. ونرى أنها يمكن أن تسهم إسهاما يحتمل أن يكون قيما صوب تحسين الظروف في البلدان التي تعتبر فيها التنمية حاجة وهدفا مشتركا على نطاق واسع، وإن لم تكن بعد إنجازا فعليا.

وتمشيا مع التزامنا بالأمم المتحدة والتنمية والاستدامة، نعتقد أن هذه الدراسة يمكن أن تخدم مصالح مشتركة تتجاوز الخلافات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، والحدود الوطنية والاقليمية، والأجيال. ونعتقد بالتأكيد أن تشكيل الفريق الذي يضطلع بالدراسة وعمله وتوصياته ينبغي أن تكون متسقة وهذه المصالح الواسعة النطاق. ونعتقد اعتقادا قويا أن التقرير المقبول والعملي يجب أن يستند الى التزام صادق، وأن يوجه صوب تعزيز المصالح المشتركة.

وينبغي أن تكون النتيجة إسهاما عالميا ملحوظا في اهتمام عالمي لابد من اعتباره مسؤولية عالمية: إضافة عملية لعمليات التنمية المستدامة التي ينبغي أن يكون الانسان محورها، بغض النظر عن الخلافات الفردية، العرقية والاجتماعية - الاقتصادية، كما يقول إعلان ريو.

إن المفاهيم والكلمات التي تستخدمها الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على نطاق واسع فيما يتصل بالبلدان النامية. تنم عن بعض السأم من المناقشة، وإخفاق في الممارسة، ونضوب في الأفكار. وأشير، بصفة خاصة، الى شيوع استعمال عبارات مثل "التعمير"، و "الانتعاش"، و "إعادة التنشيط".

ويبدو أن الانهاك المتزايد المزعوم من تقديم المعونة، السائد في البلدان الصناعية المتقدمة يقابله إحساس متزايد بالقدر المحتوم، تجاه آفاق حدوث تغير ملحوظ في العديد من البلدان النامية.

ويبدو أنه ليست اللغة وحدها، ولكن الأفكار، بل والأهم من ذلك، ما ينفذ بالفعل بشأن التنمية، في حاجة ماسة الى ما يوصف على نطاق واسع بأنه إعادة تنشيط.

وفي نفس الوقت، لا تزال الاحتياجات، والضغوط والفرص، بالنسبة للموارد النادرة، تتنامى في كل أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بعملية انتقال من سيطرة الدولة الى الأسواق الحرة. ونتيجة لذلك، تعتمد التنمية في كثير من البلدان النامية على عمل الكثير بموارد أقل، على الأقل في المستقبل المنظور.

وستخدم مصالح كل فرد يشارك مع البلدان النامية أو فيها على نحو أفضل إذا توفر أكبر قدر ممكن من الفرص والمشاركة، أو على الأقل زيادة تهيئة الفرص والمشاركة واستمرارها لصالح الأجيال المقبلة. وتمتد الطبيعة التبادلية لتلك المصالح من شعوب وحكومات البلدان النامية ذاتها الى مانحي المعونة، ومقدمي القروض التجارية والقروض الميسرة، والمستثمرين والشركاء التجاريين، بالإضافة الى الدول المجاورة والأفراد المعنيين الآخرين. وفي الحقيقة لا يمكن للتنمية المستدامة لكوكبنا أن تصبح هدفا واقعيا إلا إذا زادت وترابطت كل الفرص والمشاركة.

وباختصار، تعتقد حكومة بابوا غينيا الجديدة أن اعتماد مشروع القرار المعروض علينا يخدم مصالح عالمية النطاق وفيما بين الأجيال. وعلى أساس هذا الاعتقاد اقترحنا أصلا تعيين فريق من الخبراء والأشخاص ذوي الخبرة البارزين، الذين يمثلون المجتمع الدولي بشكل عام، لتحديد الخيارات لزيادة تهيئة الفرص والمشاركة، مع الإشارة بصفة خاصة، وإن لم تكن خالصة، الى اقتصادات البلدان النامية. وعلى نفس الأساس، بالتحديد، نسعى الآن الى تأييد الجمعية العامة لاعتماد مشروع القرار.

في أجزاء عديدة من افريقيا، وآسيا، وامريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة، لا يزال كثير من الناس يبحثون عن سبل للدخول الى الاقتصاد النقدي. ويحاول الآخرون زيادة مشاركتهم.

وبينما قد تعتبر مجموعة الملامح الخاصة في بعض المجالات فريدة، فإن الحالة في مجملها ليست كذلك. والكثير من المصاعب تكون إما مطابقة أو مماثلة للمشاكل التي يواجهها الباحثون عن فرص المشاركة في اقتصادات البلدان الأخرى. وقد تساعد التجربة، في أوقات أخرى وفي أماكن أخرى، في تحديد أو تطبيق حلول محلية ووطنية وإقليمية.

وينظر الى الأسواق، على نطاق واسع، على أنها تتيح الفرص تلقائيا في معظم الأحيان من أجل المشاركة الاقتصادية. ويتوقع دائما أن يؤدي الانتقال من سيطرة الدولة الى الأسواق الحرة، بالمثل، الى زيادة تلقائية في حجم، وعدد وتنوع الفرص الاقتصادية.

ولكن المشاكل قد تكون صعبة التحديد، بل وقد تكون أكثر صعوبة في التغلب عليها. والوسائل العملية لتحقيق التحسين والاستخدام الفعال لغرض الوصول، يمكن أن تكون صعبة المنال في الكثير من الأحيان. وضمان الربط بين تهيئة الفرص والمشاركة يعتبر أمرا حيويا لقيام تنمية ذات مغزى.

وفي الكثير من البلدان، كانت القيود على تهيئة الفرص والمشاركة، موروثة أو مفروضة أو مستوردة من الخارج بطريقة أو بأخرى، قبل الاستقلال في كثير من الأحيان، وبعد الاستقلال في بعض الأحيان. ويمكن أن توجد الوسائل الممكنة لخفضها، أو إزالتها أو التغلب على آثارها في بعض الأحيان، أو تكييفها من مناهج جرت محاولتها في الخارج. ومن المحتمل أن يكون الفهم العميق للمشاكل ذات الصلة، والتحليل المنتظم للخيارات الممكنة والتبادل الشامل للخبرات والأفكار أمورا لازمة، ومفيدة ومثمرة.

ويألف أعضاء الكثير من الوفود أنواع المشاكل التي يواجهها مواطنو البلدان النامية في تجميع مواردهم. ويدركون عدم القدرة - الذي يكاد يصل الى عدم الإرادة - لدى كثير من المؤسسات المالية على الإقراض على أساس الضمان الشخصي، أو التعليم، أو المهارة، أو على أساس حيازة أرض بموجب نظم حيازة تقليدية. وسيعرفون العقبات التي تقف في طريق محاولات الاحتفاظ بملكية المشاريع التجارية أو إدارتها أو التحكم فيها، في عشيرة واحدة أو مجموعات عرقية، وضمان قواعد الميراث التقليدية. ويلاحظون تطبيق سياسات وإجراءات تؤيد وتزيد من ترسيخ مصالح راسخة أصلا، ومن ثم تعرقل فرص الدخلاء الجدد، من التنافس بفعالية في بعض الأسواق. وسيدرك الكثيرون مصاعب من قبيل الطريقة التي تطالب بها، حتى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بعطاءات للمشاريع الممولة عن طريق المعونة، إما تكون كبيرة جدا

أو تخضع لمواصفات تقنية لا تملك الشركات المحلية ببساطة القدرة على المنافسة فيها.

ورغم أن السلطات المعنية في البلدان النامية تلتزم دائما بالتغيير، فقد وجد الكثير منها صعوبة في تحديد، ناهيك عن تنفيذ، الأساليب البديلة لتفادي، أو خفض، أو إزالة أو حتى مواجهة القيود غير المقبولة، وغير اللازمة وغير العادلة المفروضة على تهيئة الفرص للمواطنين من أجل مشاركة ذات مغزى.

ولكن توجد بدائل تستحق نظرا متأنيا. وتعتبر الطريقة التي يجمع بها القرويون في وطني، بابوا غينيا الجديدة، جوز الهند ويقتصدون المال بالطريقة التقليدية لشراء أسهم في شركة مملوكة محليا، مثالا على ذلك. والطريقة التي يتحمل بها الأقارب مسؤولية سداد القروض الصغيرة للمقاولين المتوقعين في اندونيسيا تعتبر مثالا آخر.

إن الفريق المخصص المقترح في مشروع القرار، رغم أنه لا يمكنه تفادي معالجة العوامل الخارجية، من المرجح أن يجد نفسه منشغلا أساسا بمصاعب يمكن إزالتها، وخيارات يمكن توسيعها نتيجة لإجراء محلي، ووطني وإقليمي. وسيكون معظم عمله، عند الممارسة، في شكل تبادل عالمي للمعلومات: وهو مثال حي على الاعتماد على النفس بشكل جماعي على نطاق العالم، يضم الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب، والتعاون الإقليمي والتعاون الأقاليمي.

ولكنني أتنبأ، ولا أصف العلاج.

إن الغرض الأساسي من المشروع هو التعلم، والمشاركة في الخبرة، واستكشاف الأفكار. والواقع أنه على وجه التحديد لأن العقبات ذات الصلة، والخيارات والإجابات لا تزال معظمها دون تحديد، فمن المطلوب إنشاء الفريق المخصص من النوع المحدد في مشروع القرار.

إن الاقتراح الذي يشكل أساس مشروع القرار يهدف الى ضمان أن تتخذ الأمم المتحدة ذاتها زمام المبادرة بشأن مسألة تحظى بأكبر قدر من الأهمية بالنسبة لكثير من الأعضاء، وكما ذكرت بالفعل، من المحتمل أن تكون مفيدة للجميع. إن الفقرتين الأولى والثانية من الديباجة تسترعيان الانتباه الى الظروف السائدة في كثير من البلدان النامية، والتي يقصد أن تعالجها المبادرة.

والفقرة الثالثة تعترف ضمنا بضرورة تفادي الازدواجية، وتشجع أعضاء الفريق المقترح على أن يعملوا على تمهيد الطريق وتقديم مساعدة تكميلية، عن طريق الدراسة التفصيلية لجهود الأمين العام في إعداد خطة للتنمية.

وتعترف الفقرة الرابعة من الديباجة بمسؤولية ودور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في جميع أجزاء العالم.

وتشير الفقرة التالية من الديباجة صراحة الى أن المبادرة المقترحة تركز على البلدان النامية، بينما تعتبر هامة وتقدم مزايا محتملة لسائر أجزاء العالم.

إن الفقرة السادسة من الديباجة ترمي الى توجيه عناية الفريق الى الوثائق التي تساعد على شرح مصادر مهمته وتطورها والقصد منها، وذلك مع احترام استقلاله وتجنب إعطائه تعليمات مغالية في التفصيل بشأن ما يتعين عليه أن يفعله.

أما الفقرات المتبقية من الديباجة - الفقرات السابعة والثامنة والتاسعة - فالمقصود منها وضع المبادرة في سياق أنشطة الأمم المتحدة وخططها وقراراتها الأخرى ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية.

والفقرة ١ من المنطوق تسجل العمل الجاري فيما يتعلق بمشاكل التنمية في جهات أخرى من منظومة الأمم، وبخاصة على يد الأمين العام.

وبغية تجنب الازدواجية أو إنشاء المزيد من المؤسسات المتواصلة، توضح الفقرة التي بعدها أن الفريق المقترح إنشاؤه سينشأ من أجل أداء مهمة محددة وهامة، وأنه سيضم خبرات واسعة متنوعة.

والفقرة ٣ من المنطوق تطلب الى الأمين العام أن يضطلع باختيار أعضاء الفريق بالتشاور مع أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك المجموعات الإقليمية. وهي تحدد متى ينبغي أن يبدأ الفريق عمله، وتضع مدة محددة بصورة قاطعة لعمله. ومن المزمع إبقاء التكاليف عند الحد الأدنى الذي يتفق مع تحقيق النتائج المرجوة، وذلك بتشجيع الأمين العام على إجراء التعيين من المصادر الموجودة لذوي المهارات والمعارف المناسبة مع الإذن له بالتعيين من مصادر أخرى، بما في ذلك الهيئات

غير المدرجة في القوائم الموجودة أو غير الممثلة فيها تمثيلا كافيا.

ومراعاة للقيود المالية التي تعمل ضمنها الأمم المتحدة بكاملها حاليا - وهي قيود تتبدى في الفقرتين ٣ و ٤ من المنطوق - أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الالتزام الذي أعلنت عنه من قبل، بالنيابة عن حكومة بابوا غينيا الجديدة، والقاضي بتقديم تبرع خاص قدره ٠٠٠ ١٠٠ كينا، أي حوالي ٠٠٠ ١٠٢ دولار، للمساعدة على تمويل عمل الفريق.

وأود أيضا أن أعزز التوصية الصادرة عن اللجنة الوزارية الدائمة لحركة عدم الانحياز المعنية بالتعاون الاقتصادي والداعية الى قيام الحكومات الأخرى والأطراف المهتمة بالنظر في أمر تقديم تبرعات خاصة بدورها. والحقيقة أن حكومة بابوا غينيا الجديدة تعتقد أن المشروع برمته بالغ الحيوية لمصالحنا الوطنية حتى إننا لعلى استعداد للنظر في تقديم أشكال أخرى من المساعدة، بما في ذلك استضافة الاجتماعات التي يرى الفريق أن من المناسب عقدها في منطقتنا.

أما الفقرة ٥ من المنطوق، فالمقصود منها كفالة عدم اقتصار الجهود التي تبذل لتحديد وتنفيذ الخيارات المحققة لأكبر قدر من الفرص والمشاركة على جهد واحد ضمن منظومة الأمم المتحدة. فالهيئات الأخرى ستشجع على المساهمة قدر استطاعتها.

ويحضر في الذهن هنا أول مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

إن الأثر العام للفقرة هو توجيه الاهتمام الى توسيع نطاق النظر في المسائل ذات الصلة الى ما يتجاوز حدود الفريق المخصص، وذلك مع الوقت عن طريق هيئات أخرى، والى الأنشطة التي يمكن أن تكون مكملة وأن تؤدي دورها في إعمال التوصيات التي تصدر عنه.

والفقرة ٦ من المنطوق توفر الشفافية والمساءلة من خلال طلبها الى الأمين العام أن يبقي الجمعية العامة على إطلاع على إعمال الفريق.

أما الفقرة الأخيرة فتكفل أن يكون بوسع الأعضاء استعراض أعمال الفريق والتعليق عليها.

وكما قلت في مقدمة كتاب "الفرص والمشاركة" فإن كليهما

> "... يعتبران من التطلعات الانسانية العالمية تقريبا". وهما إذ يرتبطان معا، وذلك أمر لا بد منه عمليا لتحقيق تنمية جادة، فانهما هدفان هامان لصانعي السياسات في الحكومات، والهيئات غير الحكومية، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية، في كل جزء تقريبا من هذا العالم الذي يزداد ترابطا يوما بعد يوم".

إن المبادرة التي ستنجم عن اعتماد مشروع القرار يقصد منها النهوض بالمصالح العالمية.

لذلك أوصي جميع أعضاء الأمم المتحدة بمشروع القرار وأطلب اعتماده بتوافق الآراء.

وإنه لمما يسرني بالغ السرور أن أختتم كلامي بأن ألفت انتباه الجمعية العامة الى تنوع مقدمي مشروع القرار الأصليين. وإذ أفعل ذلك يشرفني أن أذكر ببالغ التقدير المشاركة في تقديمه من قبل وفود اسرائيل، واندونيسيا، وبربادوس، وبنن، والجزائر, وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وسيراليون، وغرينادا، وفانواتو، وفيجي، وميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، وناميبيا. كذلك أذكر بالتقدير مشاركة وفود أخرى في تقديمه رسميا، وذلك بعد صدور نصه ومنها بليز ومنغوليا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أبلغ الأعضاء أنه يوجد تصويب لنص النسخة الانكليزية من مشروع القرار. ففي السطر الثالث من الفقرة ٣ من المنطوق، يستعاض عن لفظة "May" بلفظة "Will"، فتصبح العبارة الآن كما يلي: "كي يبدأوا إجراء دراستهم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤". أما النسخ في اللغات الأخرى فستصوب في ضوء ذلك، إذا لزم الأمر.

السيد بلائي (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة لتخاطب

الجمعية العامة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة، ويسرها أن تؤيد روح مشروع القرار الذي قام بعرضه وفد بابوا غينيا الجديدة.

إن وفد بلدي يعتقد أن مشروع القرار المعروض علينا ذو دلالة كبرى لاقتصادات جميع الدول الأعضاء، ولا سيما اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة الانتقال. إن التنمية الاقتصادية الحقة تعتمد على مشاركة الأفراد في اقتصادهم، وبالتالي مشاركة البلدان في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ والفرص هي مفتاح المشاركة على جميع صعد التنمية الاقتصادية.

إن بعض المصالح العتيقة المتوارثة أو المفروضة فرضا من الخارج، يمكن أن يكون لها أثر تعويق آليات السوق. وبذلك فإن القدرة على الحفاظ على أحوال اقتصادية ناجحة وعلى إيجاد فرص جديدة ضمن البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمراحل الانتقال، تعرقل الى حد كبير. ومحصلة ذلك هي إعاقة المشاركة في التنمية. والدول بانضمامها الى توافق الآراء على هذا النص، تكون قد وافقت على التصدي للمعوقات التي تعترض سبيل الفرص والمشاركة الاقتصادية.

إن وفد بلدي يدرك أن هذه المبادرة تستمد قوة كبيرة من النتيجة التي انتهت اليها، بتوافق الآراء، أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، ولجنة التنمية المستدامة.

لذلك، يسر وفد بلدي أن يلاحظ أن مشروع القرار يفيد في تشكيل فريق الدراسة هذا من قائمة الخبراء التي اعدتها لجنة التنمية المستدامة.

ومجموعة الخبراء، المتوازنة في تمثيل الأعضاء ستتناول هذه المبادرة في ضوء البيئة الدولية الحالية الاقتصادية والادارية والتنظيمية. وستولي عناية خاصة لأوجه الترابط بين مسائل التنمية الاقتصادية والمسائل المرتبطة عموما بالتنمية الاجتماعية - وأقصد الفقر وتنمية الموارد البشرية والصحة. إن الحقائق الاجتماعية تؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية الاقتصادية ولا يمكن تحسين أي منهما على حساب الآخر. وأخيرا ينبغي إيلاء عناية كبيرة لمصالح أقل البلدان نموا لدى تنفيذ المبادرة المطروحة علينا.

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد استراليا الهدف الرئيسي للمبادرة الاقتصادية لبابوا غينيا الجديدة، وهو تعبئة الموارد المحلية غير المستغلة وخلق فرص اقتصادية للسكان المحليين. إن الحاجة لتحسين الفرص الاقتصادية لسكان البلاد النامية وتحسين مشاركتهم تشكل تحديا من أكثر التحديات أهمية. وهي تتطلب الاهتمام الوثيق للمجتمع الدولي، ونحن نرحب بالقيام بالمزيد من العمل لتحديد الخيارات العملية لزيادة الفرص المتاحة لقطاع النشاط الاقتصادي الخاص المحلي وجميع القطاعات الاجتماعية في البلدان النامية ولتحقيق زيادة مشاركتها.

وعند طرح هذه المبادرة في المناقشة العامة في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، قال وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة، الأونرابل جون كابتون إن المبادرة تستهدف من بعض النواحي أن تكون:

"النظير الاقتصادي لخطة للسلام" (A/47/PV.30، ص ٢٢).

وتؤيد استراليا بشدة رأي حكومة بابوا غينيا الجديدة بأن الأمن الاقتصادي المعزز عامل مساعد رئيسي لإدامة السلم والاستقرار. والواقع أن وزير خارجية استراليا السناتور غاريث إيفانز في كتابه: "التعاون من أجل السلم" الذي عرض في هذه القاعة في تشرين الأول/ اكتوبر كرس اهتماما كبيرا للحاجة الى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تطوير استراتيجيات بناء السلم.

كما أننا ننوه برأي وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة المعرب عنه في الدورة السابعة والأربعين من أنه ينبغي النظر الى المبادرة الاقتصادية لبابوا غينيا الجديدة باعتبارها اسهاما عمليا لخطة التنمية. وفي الوقت الذي تقترب فيه الأمم المتحدة من الذكرى الخمسين لإنشائها نواجه حاجة ملحة لإعادة تقييم دور المنظمة - ودور المجتمع الدولي بأسره - بشأن مسألة التنمية، التي هي مسألة ملحة. واستراليا تؤيد تأييدا قويا أهداف خطة التنمية وتنتظر بشغف التقرير المرحلي الذي سيقدمه الأمين العام بشأن التقدم المحرز في إعداد الخطة.

كما كرس السناتور إيفانز اهتماما كبيرا في كتابه لمسألة ترشيد إدارة الأمم المتحدة ومواردها. وتعلق استراليا أهمية خاصة على التنسيق المعزز في داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الاستخدام الفعال لمواردها المحدودة. وفي هذا الضوء، وفي ضوء الصلات بين الهدف الرئيسي لمبادرة بابوا غينيا الجديدة وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة، تحبذ

استراليا استطلاع الطرق التي يمكن بها تحقيق التوافق بين المبادرة والعمليات الأخرى الجارية حاليا مثل خطة التنمية.

إن الآثار المؤسسية والميزانية المتوقعة لإنشاء فريق خبراء جديد تجعلنا نشعر أيضا بضرورة استطلاع ما اذا كان بوسع فريق خبراء قائم مناسب حالي تولى أمر متابعة أهداف مبادرة بابوا غينيا الجديدة. والمناقشة بشأن هذه المسألة ينبغي إجراؤها في سياق معلومات أوفى عن تقديرات الآثار المحتمل أن ترتبها المبادرة على الميزانية عن ولايات أفرقة الخبراء الحالية.

يوجد في الأمم المتحدة حاليا ثلاثة أفرقة خبراء مناط بها ولاية القيام بتناول مسألة التنمية، ألا وهي المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وقائمة الخبراء الملحقين بهذا المجلس، ولجنة التخطيط الانمائي. ومستقبل هذه اللجنة الأخيرة لم يحسم بعد.

وترحب استراليا بعزم حكومة بابوا غينيا الجديدة على تقديم اسهام مالي لتحقيق مبادرتها.

وقد درست استراليا باهتمام الوثائق الأساسية التي عممتها بابوا غينيا الجديدة تأييدا لاقتراحها: وهي المناقشات التي أجريت في كل من حلقة العمل الوطني لبابوا غينيا الجديدة وحلقة العمل الاقليمية التي استضافها ذلك البلد خلال عام ١٩٩٣ من أجل وضع المبادرة. وتريد استراليا شرحا لما نفهم أنه إيحاء بأن اتباع نهج أكثر حمائية، زيادة الحواجز الاقتصادية بدلا من تقليلها، قد يشكل جزءا من الإجابة على مسألة ربط الفرص بمشاركة السكان المحليين. وترى استراليا بقوة أن تقليل الحواجز التجارية بين الاقتصادات، وليس زيادتها، هو الذي يمكن أن يؤدي الى زيادة الفرص والمشاركة على الصعيد الاقتصادي.

السيد جورج (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

بالنسبة لبلد جزري حديث مثل ولايات ميكرونيزيا الموحدة لا يوجد ما هو أكثر أولوية من التنمية، ولسنا وحدنا في هذا. إن موضوع التنمية هو أكثر الموضوعات التي تناقش هنا في الأمم المتحدة. إن العالم نفسه مقسم من نواح عديدة، ولكن أكثر تقسيم معروف بالنسبة لنا هو التقسيم بين بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية أو كما يقال في كثير من الأحيان بين الشمال والجنوب. وإن ١٢٧ عضوا في الأمم المتحدة ونحن منهم، أي أكثر من ثلثي الأعضاء يكرسون معظم طاقاتهم هنا لشيء واحد هو التنمية.

ولا عجب في ذلك، لأن الأمم المتحدة من حيث المفهوم معنية أساسا بتأمين المستقبل، وبلا تنمية ستواجه معظم شعوب العالم مستقبلا قاتما جدا. لكن على الرغم من كل التركيز حتى الآن على ما يعتبر أهم شاغل للبشرية، فإن النتائج تتسم بالتفاوت الشديد بين النجاح والفشل. لقد أنفقت أموال طائلة وأحرز تقدم كبير في بعض البلدان النامية في حين يبدو في بلدان أخرى أن كل تحليلات الخبراء وكل التخطيط وكل المؤتمرات لم تحقق نتيجة تذكر. وحتى في المواقع التي أحرز فيها تقدم يلاحظ في أغلب الأحيان أن الأثر المؤاتي لهذا التقدم يقتصر على فئات محدودة داخل المجتمع في حين ينتظر الآلاف بل الملايين نتائج التنمية دون طائل.

وبعبارة أخرى، هناك حاجة لايجاد طرق لزيادة فعالية استخدام موارد المساعدة المتضائلة، وللوصول الى هؤلاء الذين لم تصلهم عملية التنمية. ومشروع القرار الذي تنطلق به مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة يتناول تلك الحاجة، بطريقة سليمة جدا في رأي وفدي. ومن ثم، أغتنم هذه الفرصة لكي أكرر التأييد القوي لولايات ميكرونيزيا الموحدة، ذلك التأييد الذي أعرب عنه هنا وزير الخارجية رسيو موسى خلال المناقشة العامة. ونحن نعتز بالمشاركة في تبني مشروع القرار ونشكر حكومة بابوا غينيا الجديدة والوزير جون كابتون والسفير لوهيا على بصيرتهم وجهودهم الدؤوبة في طرح المسألة.

إن بلدي هو من بين عدة بلدان ستستفيد كثيرا من العملية التي يطالب بها مشروع القرار. ولعدة سنوات أتيحت لشعبي فرصة الحصول على أشكال مختلفة من المساعدات، وذلك أساسا من الولايات المتحدة، باعتبارنا من سكان إقليم مشمول بالوصاية، وفي الآونة الأخيرة، باعتبارنا مواطنين في بلد مستقل. ونحصل الآن على عون متزايد من جيراننا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وكعضو في الأمم المتحدة، فإننا نعمل مع بنك التنمية الآسيوي ومجموعة البنك الدولي، ونشارك بقدر الإمكان في جميع العمليات الكثيرة الجارية في هذه المنظمة التي ترمي الى تشجيع التنمية. وأخيرا، فإننا نشارك في عدد من المنظمات الاقليمية في المحيط الهادئ، حيث نشارك مع أشقائنا الجزريين

في التصدي للمشكلات الإنمائية المشتركة.

لكن مع هذا كله، فإن وتيرة التنمية كانت وما زالت بطيئة جدا في بلادي. ففي حين أن من الصحيح اليوم أن التقدم المحرز في العديد من مراكزنا الحضرية يثير إعجاب الزائرين، فإن الكثير من بقية أرجاء البلاد لا تختلف أوضاعها كثيرا عما كانت عليه من قبل، وبالنسبة للكثيرين من شعبنا فإن حياتهم لم تتغير الى حد كبير. والأسوأ من ذلك كله، إن هؤلاء الناس ليست لديهم إلا فرص قليلة لأن يصبحوا جزءا من عملية التقدم. فهل يرجع ذلك الى افتقادهم للطموح؟ كلا - فبفضل الاتصالات السلكية واللاسلكية، فإنهم على إدراك كبير بموقعهم. وهل يفتقرون الى الهمة؟ بالتأكيد لا - فإن الحياة على مستوى الكفاف أو ما يقرب منه هي عمل شاق. وهل يتعرض للقمع من جانب قادتهم؟ كلا، مرة أخرى. إن مجتمعنا ديمقراطي بالكامل، بل إن نظام الأسرة الموسعة القوي، لا يقلل من مسؤولية قادتنا بل يزيدها.

لقد كان يمكن أن تثبط همتنا كثيرا لو لم ندرك أن معظم البلدان النامية الأخرى تعيش نفس الحالة. إلا أن معرفة ذلك لا تجعلنا خدما أفضل لشعبنا. وهي لا تتصدى لعدم فاعلية استخدامنا لمساعدات التنمية. ولا تمنحنا البصيرة الثاقبة الضرورية لاطلاق العنان للإمكانيات الضخمة الكامنة في المشاركة الأوسع من جانب مواطنينا في النهوض ببلدنا.

إن ما نحصل عليه من هذا الوعي بجوانب التنمية المماثلة بين الدول النامية هو الإدراك بأن الكثير من العقبات الأساسية التي نواجهها هي على الأرجح عوائق لا تعزى الى جوانب نقص خاصة بنا وحدنا. وهكذا، فإننا نحصل من خلال مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بإتاحة الفرصة والمشاركة على مورد قوي جديد لتفهم الصعاب التي تواجهنا ولتخطيط طريق أكثر فعالية للمستقبل. إن العمل الذي ينجز من خلال المبادرة سيعزز كثيرا حصيلة الجهود التنموية الكبيرة الجارية حاليا، وسيقطع على الأخص شوطا بعيدا نحو تسهيل أكمل تنفيذ ممكن لجدول أعمال القرن ٢١.

إن الفقرة ٤ من مشروع القرار تدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الى الإسهام على أساس طوعي في سبيل تنفيذه. بل إن وزير الخارجية كابوتن قد طوق عنقنا بدين أكبر لبلده حين أعلن أن بابوا غينيا الجديدة تقدم مساهمة سخية جدا. إن ولايات ميكرونيزيا المتحدة تود أيضا أن تدلل على تقديرها ودعمها لهذه المبادرة، وبالتالي فإننا سنسهم في الوقت المناسب، في الصندوق الطوعي بمبلغ يؤكد إقرارنا بأهميته بالنسبة لنا.

ونحن ننضم الى المشاركين في تقديم مشروع القرار في الدعوة الى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد سويفاردا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلادي للسيد جون كابوتن، وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة، على بيانه الاستهلالي الحافل بالمعلومات وإعمال الفكر بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ويعتقد وفد بلادي أننا جميعا هنا سنوليه النظر الجاد اللائق بمثل هذا الاقتراح المتعلق بهذه المسألة الهامة.

إننا نلتقي هنا اليوم للنظر في هذا البند المتعلق بمبادرة الأمم المتحدة الخاصة بالفرص والمشاركة في ظل خلفية تتمثل في السعي الحثيث من جانب المجتمع الدولي الى إيجاد السبل والطرق الكفيلة بتحسين الحالة الانسانية. وهذا السعي مدفوع بالحاجة الى تدارك المشاكل الاقتصادية الكبرى التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، فضلا عن الحاجة الى الاستفادة من الفرص والتحديات التي تطرحها فترة ما بعد الحرب الباردة.

وبالتالي، فإننا نعتقد أن الوقت مناسب لاتخاذ مبادرات من أجل التعجيل بالتنمية، واستئصال الفقر وإعادة تنشيط الاقتصاد العالمي. وتحت هذا العنوان نلمس حركة أكيدة، سواء على المستوى المفاهيمي أو فيما يتعلق ببناء توافق الآراء. فمفهوم التنمية أصبح ينظر إليه على نحو متزايد على أنه مفهوم ذو قاعدة عريضة وأنه يرتكز على الناس، وهو ما اتضح بجلاء في اجتماع القمة العاشر للبلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في السنة الماضية، وما أبرزته مرارا وتكرارا مجموعة الـ ٧٧. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن لجنة الجنوب في تقريرها المعنون "تحدي أمام الجنوب"، أكدت على الهدف ذي الأولوية المتمثل في الوفاء بالحاجات الأساسية لأغلبية الناس والالتزام الراسخ بالقضاء على الفقر والجوع. وهذا المفهوم قد تطور أيضا فبات يشمل عنصر الاستدامة وصار يتكيف وأحكام جدول أعمال القرن ٢١. كما أن الاستراتيجية الانمائية الدولية، وإعلان الدورة الاستثنائية الثامنة

عشرة للجمعية العامة والتزامات الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد - ٨) قد ساعدت كلها على إعادة توجيه مفهوم التنمية وتوسيع نطاقه مبرزة عدم تجزئية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنمية ومعززة التقبل الأكمل لذلك.

وفضلا عن ذلك، فإن الحاجة لتحقيق تنمية ترتكز على الناس تتطلب تركيزا متزايدا على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الوطنية. ونعتقد أن كل جوانب التنمية هذه، وغيرها، ينبغي إدماجها في الخطة المقترحة للتنمية. وفي هذا السياق، يمكننا أن نقدر أن الحساسية الزائدة للحاجة الى تعزيز توفر الفرص للناس في مجالات التنمية وزيادة مشاركتهم في تحديد مصائرهم هي شيء آت في وقته وله محله تماما. وفي ضوء هذا، وانسجاما مع مفهوم التنمية المرتكزة على البشر، فإن من الأهمية بمكان أن ترسم الحكومات استراتيجيات تنميتها الوطنية بحيث تشمل أهداف زيادة الفرص والمشاركة لجميع الناس في التنمية.

وفي هذا الإطار يأتي تأييد وفد بلادي لاقتراح بابوا غينيا الجديدة طرح مبادرتها على المجتمع الدولي. وبهذه الروح، نعتقد أنه لا بد من القيام بجهد جاد للتوصل الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الخاص بالبند المعروض أمامنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أعلن أن قائمة المتكلمين بشأن البند ١٥١ أقفلت الآن.

السيد هوروي (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نيابة عن جزر سليمان، حكومة وشعبا، أود أن أهنئ حكومة بابوا غينيا الجديدة على اقتراحها مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة.

وبما يتمشى مع الاتفاقات التي توصل إليها الفريق الرائد للبلدان الميلانيزية، وكذلك جميع الدول الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، يسرنا أن نعرب عن تأييدنا للاقتراح. وكما أخبر نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية لبلادي الجمعية العامة منذ شهر مضى، نحن نرحب باقتراح بابوا غينيا الجديدة. وإذ نتقاسم العديد من المصالح، بما في ذلك الاحتياجات والتطلعات، مع البلد الذي تقدم بالاقتراح يصبح من دواعي فخرنا أن نكون من بين مقدمي مشروع القرار ذي الصلة (A/48/L.19).

وبالنظر الى أننا كنا ممثلين في حلقة العمل الاقليمية المتعلقة بتهيئة الفرص والمشاركة، نشعر بالامتنان إزاء الطريقة التي تبنت بها دول أعضاء أخرى ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة الاقتراح والموضوع، كما لو كانا نابعين منها.

إن العديدين من أبناء جزر سليمان - شأنهم شأن الشعوب في أجزاء أخرى من العالم النامي، لا يزالون يبحثون عن طرق لاستكمال ، بل إبدال، أنشطتهم الكفافية بالدخول للمرة الأولى في حياتهم في الاقتصاد القائم على التعامل بالنقد. كما أن آخرين أصبحوا معنيين بالفعل وبشكل أكثر مباشرة بزيادة نطاق وعدد وتنوع مشاركتهم في الأنشطة المولدة للدخل. إن تحقيق الالتزام الخاص بالتنمية المستدامة الذي قطعته على نفسها جزر سليمان، حكومة وشعبا، يعني أن فرص المشاركة لا يكفي أن تنمو فحسب بل يلزم أن تبلغ حدها الأقصى، وفوق كل شيء أن تترابط.

إن عبارة "تهيئة الفرص والمشاركة" ليست مجرد اسم لمبادرة خاصة مقترحة لصالح وبواسطة دول أعضاء في الأمم المتحدة. وإنما هي هدف تتطلع إليه الشعوب في كل جزء من أجزاء العالم، وتقر الحكومات بأنها ملتزمة به، وتعلن هيئات أخرى متنوعة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الانمائي، التمسك به.

في بلدان مثل بلدي، حيث لا تكاد التنمية الاقتصادية تلاحق خطى تزايد السكان وارتفاع التكاليف، تصبح زيادة تهيئة الفرص والمشاركة مفتاحا هاما للإنصاف والنمو والاعتماد الوطني على النفس. إن المصاعب التي تكمن في طريق تحقيق تلك الأهداف كثيرا ما تكون كبيرة ومتنوعة تماما. فهي تتضمن مشاكل مثل الأنظمة التقليدية لحيازة الأراضي، التي تمنع استخدام موارد يتملكها الناس دون شك لتكوين رؤوس الأموال من أجل التنمية أو لضمان القروض. وهي تمتد الى الأنظمة القانونية التي لا تتناول بقدر كاف الأساليب التقليدية للملكية أو لتوارث الممتلكات. كما تتضمن أيضا نقص التعليم والتدريب والمهارات ذات الصلة. وكما هو الحال في بلدان أخرى من البلدان المستقلة حديثا، فإن بعض هذه المصاعب له أصول خارجية. وأسباب البعض الأخر داخلية. وما يبدو في كثير من الأحيان مفتقدا هو

الحصول الكافي على أفكار عن الوسائل التي تتيح التغلب على تلك المصاعب، بما في ذلك توفير التكنولوجيا.

إن فريق الأمم المتحدة المعني بتهيئة الفرص والمشاركة المقترح في مشروع قرار بابوا غينيا الجديدة يوفر نهجا تقدميا مبشرا بالخير، وفوق كل شيء عمليا. وإذا ما كان لنا أن نحسن استخدام نتائجه وجب أن نمضي بها إلى الحد الأقصى وأن نعتمد النهج والحلول التي تبدو أنسب لنا. إن المشروع، فضلا عن ذلك، يمكن باعتقادي لمن لهم منا خبرة عملية في التنمية في جزر سليمان أن يقدموا بشأنه اسهامات فعالة وأصيلة أحيانا لصالح التنمية في منطقتنا وفي مناطق أخرى.

وعند قراءة مشروع القرار، يسرني أن ألاحظ الحساسية التي يظهرها تجاه الظروف المتنوعة للبلدان المختلفة. فبينما يركز على الاحتياجات العملية للبلدان النامية، فإنه يراعي أيضا احتياجات البلدان الأخرى. إنه يعتمد ما يمكن أن يوصف بدقة بأنه نهج عالمي حقيقي. إن مشروع القرار يظهر أيضا ادراكا طيبا للقيود المالية والقيود الموضوعة على الموارد الأخرى التي تحد من قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤوليات إضافية، حتى وإن كانت موضع ترحيب واسع النطاق - ومراعية لدواعي الاقتصاد - مثل دراسة وتقرير الفريق المقترح بشأن تهيئة الفرص والمشاركة.

إن عرض حكومة بابوا غينيا الجديدة بتقديم منحة خاصة للمساعدة في تنفيذ اقتراحها عرض يستحق الثناء الحار، ويصدق ذلك بالمثل على الجهد الذي بذلته لضمان موائمة الاقتراح للأنشطة الإنمائية الأخرى التي تقوم بها الأمانة العامة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

إن قرب الموعد النهائي الطموح المحدد لإكمال مهمة الفريق المخصص أمر من شأنه أن يساعد على ضمان الحد من التكاليف. وهو يعني أيضا أن الذكرى الخمسين للأمم المتحدة سيكون لديها - كما هو لائق تماما - شيء تقدمه على وجه التحديد إلى كل المهتمين بمشاكل وآفاق جزء كبير من المجتمع العالمي أي مواطني البلدان النامية. إن الاقتراح يسمح للأمم المتحدة نفسها أن تكون صاحبة الفضل في المبادرة؛ وهذا النهج المتواضع يستحق التقدير.

إن الشعار الرسمي لجزر سليمان هو "أن القيادة هي الخدمة". وبطريقة مشابهة، أقول إن المشاركة في الاقتصاد الوطني هي مشاركة في التنمية الوطنية - سواء بشكل مباشر، عن طريق شراء السلع والخدمات، أو بشكل غير مباشر، بطرق متنوعة أخرى، منها أداء الضرائب. وإن زيادة تهيئة فرص المشاركة إلى الحد الأقصى تتناول المشاركين بشكل مباشر وحدهم وإنما تضرب المثل للآخرين كي يتبعوهم، أو يزيدوا عليهم إن استطاعوا. وبينما ينبغي أن تكون الفرص متاحة وميسرة على أوسع نطاق ممكن، لا يمكننا، واقعيا، أن نتوقع دائما نتائج متساوية أو متماثلة.

إن حكومة جزر سليمان ترى أن التأكيد الذي توليه الأمم المتحدة للجوانب الإنسانية للتنمية هو بالضبط ما تحتاجه البلدان من أمثال بلدنا. ونحن نتطلع إلى زيادة الأمر تفصيلا عندما يمضي قدما عمل الفريق المخصص لموضوع تهيئة الفرص والمشاركة.

وإنه ليشرفني ويسرني على حد سواء أن أذكر، نيابة عن جزر سليمان، حكومة وشعبا، أن مبادرة الأمم المتحدة ومشروع القرار بشأن تهيئة الفرص والمشاركة يحظيان بتأييدنا القوي، ونحن نحث على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء العام.

السيد سنيلولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده القوي للاقتراح المعروض على الجمعية العامة اليوم لتنفيذ مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة.

إننا نثني على سعادة الأونرابل جون كابوتين، وزير الشؤون الخارجية لبابوا غينيا الجديدة، وحكومته على ما أظهراه من بُعد النظر والاجتهاد والالتزام في طرح هذه المبادرة على الجمعية.

ونود أن نشكر، بصفة خاصة، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة، السفير ريناجي ريناج لوهيا، ووفد بلاده على الوثائق المرجعية التي وفراها. إن جهودهما مفيدة بالتأكيد في إثراء تفهمنا للمبادرة.

وفي الوقت ذاته، نود الاعتراف بالاسهام القيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المناقشة الدولية وفي تركيز اهتمام العالم على الفرص المتزايدة لمشاركة الأفراد في جميع مستويات التنمية. ونحن ممتنون بشكل خاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المساعدة التي يقدمها إلى بلدان منطقتنا للإعداد لتقرير

التنمية البشرية في منطقة المحيط الهادئ.

ومع أن مفاهيم الفرص والمشاركة قد تكون معقدة للغاية، فإنها مع ذلك تتصل اتصالا وثيقا بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جهودها المستمرة لتحقيق السلم العالمي، والتقدم الاجتماعي، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح من خلال تعاون ومشاركة دوليين حقيقيين. لقد أصبح العالم اليوم يزداد ترابطا، ويزداد في الوقت ذاته تكاملا. وعلاوة على ذلك، فإن العالم يوشك على الدخول في مرحلة انتقال كبيرة. ولا بد لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان ألا يوسع منحى العالمية هذا من الهوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

إن هناك حاجة ماسة إلى نظام دولي عادل يكفل عدم بقاء البلدان النامية، وبخاصة البلدان الصغيرة التي تندرج في هذه الفئة، إلى الأبد في حالة تبعية تستمر في منعها من المشاركة الفعالة في المسائل الهامة التي تؤثر عليها. وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لزيادة فرص الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولفتح الأبواب أمام التجارة، وللتمويل الإنمائي، ولنقل التكنولوجيا. وفي سياق التغييرات السريعة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العالم، نعتقد أن أية مبادرة عالمية مثل المبادرة التي تجري مناقشتها حاليا تكون آتية في أوانها ولازمة تماما.

إن الناس في كل مكان لديهم رغبة متزايدة في المشاركة مشاركة تامة في كل المناسبات والعمليات التي تؤثر على حياتهم أو أحوالهم المعيشية. ومن المعترف به على نطاق واسع أنه عندما يحدد الناس أهدافهم بأنفسهم، ويستحدثون نهجهم بأنفسهم ويتخذون قراراتهم بأنفسهم، عندئذ يظهر الإبداع الإنساني على أحسن صورة وتكون نتائج التنمية مستدامة على الأرجح.

إن الدراسات الرائدة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفر صورة قاتمة إلى حد ما عن مدى قدرة الأفراد اليوم على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم والفرص المتاحة لهم للاستفادة من قدراتهم استفادة كاملة لتحسين مستوى حياتهم.

واسمحوا لي أن أبرز بإيجاز بعض الحقائق الأساسية من واقع هذه الدراسات، لأنها تقدم خلفية هامة يجب علينا أن ننظر على أساسها إلى تأييدنا لهذه المبادرة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة.

إن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ يشير إلى وجود أكثر من بليون من البشر يعيشون اليوم في فقر مدقع، على الرغم من كون العالم ينتج من الغذاء ما يكفي لكل سكانه البالغ عددهم ٥,٧ بليون نسمة. ويحصل خُمس السكان الأكثر ثراء على ما يتجاوز ١٥٠ مرة دخل الخُمس الأكثر فقرا من السكان. وتحصل نسبة الـ ٢٠ في المائة الدنيا على ١,٤ في المائة فقط من الدخل العالمي؛ ونصيبها هو ١ في المائة لا غير من التجارة العالمية، و ٠,٢ في المائة من الإقراض التجاري العالمي، و ١,٣ في المائة من الاستثمار العالمي.

وفضلا عن ذلك، وبسبب القيود التجارية، تحرم الأسواق العالمية البلدان النامية والشعوب الفقيرة كل عام مما قيمته ٥٠٠ بليون دولار من الفرص السوقية. وهذا يساوي، كما نعلم، حوالي ١٠ أضعاف المساعدة الأجنبية التي تحصل عليها البلدان النامية. وهذا الوضع يسبب المزيد من القلق عندما تضاف إلى الصورة التباينات المتزايدة من حيث التعليم العالي، والتكنولوجيا، ونظم المعلومات.

إن عدد الطلاب المقيدين في المستوى الثالث للتعليم في البلدان النامية لا يتجاوز خُمس ما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو. والانفاق على البحث والتطوير لا يبلغ سوى ٤ في المائة مما تنفقه البلدان المتقدمة النمو، ولا يتجاوز عدد العاملين في المجال العلمي والتقني تُسع نظرائهم في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن هذه الفجوات المتسعة في التنمية البشرية لها أثر كبير في عالم اليوم، حيث يحتل التقدم التكنولوجي مركز الصدارة وحيث ينسب إليه الآن ما يتراوح بين ثلث ونصف الزيادة في الناتج القومي.

ويمضي التقرير إلى التأكيد أيضا على أن المشاركة الكاملة للناس في تقرير حياتهم ومستقبلهم لا يمكن تحقيقه إلا حيثما تتوفر للمنظمات غير الحكومية ولذوي الأعمال، والنساء، وجميع أفراد الشعب عمليا، سلطة اتخاذ زمام المبادرة والمشاركة في الأسواق المفتوحة وفي الحكم الفعال، وحيثما تسود التعددية، وحيثما تكون حقوق الإنسان وفرص الوصول إلى المعلومات بكافة أنواعها مكفولة.

إن بلادي تعلق أهمية قصوى على مشاركة الناس في جميع الجهود الإنمائية. إن خطتنا الاستراتيجية هي البرنامج الأولي الذي نقوم من خلاله بكل جهد ممكن لبناء مجتمع يتيح فرصا وفيرة لشعبنا

لتحسين أحوال معيشته. ونحن، في الوقت ذاته، ملتزمون التزاما قويا بتوفير الرعاية الاجتماعية لمن لا يستطيعون مساعدة أنفسهم. وسياساتنا الوطنية تسلم بأن الإنسان يستطيع أن يرفع مستوى معيشته على أحسن وجه عندما تتاح له فرصة العمل.

ونحن في فيجي على اقتناع بأن العمالة المنتجة تعطي الإنسان إحساسا حقيقيا بالهدف وباحترام الذات. وهي تمكنه من رعاية نفسه وأسرته. وبدون عمالة متنامية، سيصبح المزيد من الناس معتمدين على الحكومات، وهذا بدوره يجعلها أقل قدرة على توجيه الموارد المطلوبة للاستثمار الانتاجي في توفير الهياكل الأساسية اللازمة لدعم وتوليد الأنشطة الانمائية وفي بناء المرافق العامة مثل المدارس والمستشفيات ووسائل الإمداد بالمياه والمساكن.

ولئن كانت سياستنا الوطنية بالغة الأهمية لزيادة الفرص والمشاركة، فنحن نعتقد أن الجهود على المستوى الدولي لها أيضا أهمية حيوية. فجهودنا الذاتية وحدها لن تحل هذه المشكلة. ويجب في هذا السياق، أن تتكفل مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة بإجراء تقييم مستقل وموضوعي للاختلالات الاجتماعية والاقتصادية العالمية.

ونحن نثق أن هذا التقييم سوف يكون عونا في تحديد الصعاب التي تواجهها عملية توسيع مجال الفرص والمشاركة في داخل الدول وعلى الصعيد الدولي على السواء. ونأمل في أن يوفق فريق الخبراء الذي سيجري تعيينه إلى التوصية بخيارات عملية لزيادة وتعظيم الفرص والمشاركة.

ويقدر وفدي التركيز الذي ستوليه المبادرة بوجه خاص لمشاغل البلدان النامية والظروف الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة. ونقدر أيضا الاهتمام الذي ستوليه المبادرة لحقوق المرأة، والطفل، والسكان الأصليين، وغيرهم من الجماعات الضعيفة.

ونأمل، عند التحضير للتقرير، أن تؤخذ في الحسبان تماما الحاجة إلى إجراء حوار أكثر استنارة حول أنماط جديدة للتعاون الإنمائي، وحول الحصول على فرص عالمية أكثر إنصافا، وخاصة في مجالات التجارة والتمويل الإنمائي ونقل التكنولوجيا. ويرجى أن تدعم المبادرة وتكمل العملية الجارية التي بدأها الأمين العام في السنة الماضية من أجل إعداد خطة للتنمية.

وختاما، أود أن أكرر تأييد وفدي لمشروع القرار الخاص بمبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة. ويسعدنا أننا من بين المشاركين في تقديمه. ويرى وفدي في هذه المبادرة دعما تاما لالتزام الأمم المتحدة بسلم العالم وحريته والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على النحو المبين في الميثاق.

وقد استفاد مشروع القرار كثيرا من المشاورات الواسعة النطاق التي أجراها وفد بابوا غينيا الجديدة بروح حقيقية من التعاون والتوفيق، ومع أخذ مصالح كل البلدان بعين الاعتبار. وآمل أن تصبح هذه المبادرة مصدر إلهام لنا جميعا؛ ويحث وفدي جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا لاعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.